الملخص

تناول البحث ظاهرة تعدد الآراء النحوية والصرفية في المسألة الواحدة عند الأخفش الأوسط، سواء ما نسبه إليه العلماء من آراء نحوية وصرفية، وفي "معاني القرآن" ما يخالف ما نُسب إليه، أو ليس في "معانيه" ما ينص على مذهبه في المسألة، لكن نُقل عنه من بعض كتبه المفقودة – كـ"الأوسط"، و"المسائل"– ما يُخالف ما نُسب إليه، كما تناول البحث المسائل التي نُسب للأخفش فيها قولان أو أكثر، وليس في معانيه أو في ما نُقل عنه من كتبه المفقودة ما يصرح برأيه فيها، سواء أصرح العلماء بأنَّ له أكثر من قول في المسألة أم لا.

وقد أظهر البحث أن تعدد الآراء لا يعد اضطرابًا، وليس ناشئًا عن الغفلة والسهو، بل هو نضج في الفكر، وسمو في المعرفة، وبحث دائب، جاء بعد طول في التفكير. أما عن منهج البحث فقد اعتمدت المنهج التاريخي في تتبع الآراء، ثم الوصفي والاستقرائي والتحليلي؛ حيث تعاونت كل تلك المناهج وفاء بحق البحث.

الكلمات المفتاحية للبحث: تعدد – الأخفش – الأوسط – الآراء – المسألة الواحدة.

Summary

The research dealt with the phenomenon of the multiplicity of grammatical and morphological opinions on the same issue in Al-Akhfash Al-Awsat. About him from some of his lost books - such as “Al-Awsat” and “Al-Masail” - contradicts what was attributed to him. The research also dealt with issues in which Al-Akhfash was attributed two or more sayings, and not in its meanings or in what was quoted from his lost books that he expresses his opinion in Whether the scholars declare that he has more than one opinion on the matter or not.

The research showed that the plurality of opinions is not considered a disorder, and is not caused by negligence and omission, rather it is a maturity in thought, a transcendence in knowledge, and a continuous search, which came after a long period of thinking, As for the research method, it adopted the historical method in tracking opinions, then descriptive, inductive and analytical; Where all these approaches cooperated in fulfillment of the right to research.

Keywords for research: multiplicity - Al-Akhfash - the middle one - opinions - one issue.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد

فلا شك أنَّ تعدد الآراء في المسألة الواحدة من الظواهر البارزة في الدراسات النحوية؛ لما لها من أهمية بالغة في الوقوف على تنوع آراء النحاة، ونظرًا لأهمية هذه الظاهرة؛ فقد ارتأيت أن أتناولها بالدراسة عند عالم يعد من أشهر علماء النحو، وهو الأخفش الأوسط، فكان البحث بعنوان: "تعدد الآراء النحوية والصرفية في المسألة الواحدة عند الأخفش الأوسط".

أسباب اختيار الموضوع:

-الوقوف على ظاهرة تعدد الآراء له دور في إمداد النحو العربي بروافد جديدة تثري الدرس النحوي.

-ما يعكسه الوقوف على تعدد الآراء للعالم الواحد من مرونة الفكر العربي، وقبوله للتعدد حتى على مستوى الشخص الواحد.

-ما للأخفش الأوسط من دور محوري في النحو العربي، ولما له من مكانة بارزة بين النحاة.

-دراسة تعدد الآراء عند أبي الحسن تستمد أهميتها من ندرة نتاجه الفكري الذي وصل إلينا؛ إذ ليس بين أيدينا إلا كتاب "معاني القرآن" الذي ضم كثيرا من آرائه النحوية والصرفية، وكتاب "القوافي"، وكتاب "العروض"[1]، أما بقية كتبه فمفقودة -فيما أعلم-، لم نقف منها إلا على ما نقله العلماء منها في مواضع متفرقة من الفكر النحوي المنشور في كتبهم، كما أنَّ للأخفش آراء نحوية وصرفية غير معزوة إلى كتاب من كتبه المفقودة، فضلا عن كتابه "معاني القرآن"، ومن هنا كان الوقوف على تعدد تلك الآراء آخذا بأيدينا إلى ساحة الأخفش الفكرية والنحوية، بشكل يجعلنا أمام صورة متكاملة الأجزاء، واضحة المعالم لفكر الأخفش النحوي.

الدراسات السابقة: لم يتناول أحد -فيما أعلم- ظاهرة تعدد الآراء عند الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، لكن هناك بعض الدراسات حول هذه الظاهرة عند بعض العلماء، منها:

- تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري، د. حسن موسى الشاعر، دار البشير الأردن، ط الأولى ١٤١٥هـ. ١٩٩٤م.

- تعدد آراء أبي حيان في المسألة الواحدة، أ.د الحسيني محمد القهوجي، مجلة عالم الكتب، المجلد (٢١)، العددان (٥،٤)، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة حتى القرن الثالث الهجري جمع ودراسة، رسالة دكتوراه، د. مها بنت مسفر بن سعيد آل طريس الغامدي، ١٤٣٣هـ _ ٢٠١٢م كلية اللغة العربية جامعة أم القرى. وقد ذكرت الباحثة أمثلة لتعدد الرأي النحوي عند علماء المدرستين البصرية والكوفية،

([1]) ينظر: المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، المستدرك١ على الجزء الأول ص٢٥.

ودرست للأخفش أربع عشرة مسألة نحوية فقط. أما هذا فقد تضمن ستًّا وثلاثين مسألة تعدد فيها رأي الأخفش، منها تسع وعشرون مسألة نحوية، وسبع مسائل صرفية.

– تعدد آراء سيبويه في المسألة الواحدة في كتابه، د. محمد بن ناصر الشهري، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (١٠) العدد (٢)، جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ – نيسان ٢٠١٤.

– ظاهرة رجوع العالم عن آرائه أبو العباس المبرد نموذجا، د. إبراهيم بن علي بن محمد آل قايد عسيري، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م، العدد السابع والثلاثون.

وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد ثم مبحثين فخاتمة.

أما المقدمة فاشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، والمنهج المتبع، وخطة البحث، والدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

وجاء التمهيد حول ظاهرة تعدد الآراء عند الأخفش الأوسط، ذكرت فيه المراد بتعدد الآراء، ووجود هذه الظاهرة في تراث أكابر العلماء من نحاة وغيرهم، وعدم اقتصارها على الأخفش، ثم ذكرت أمثلة لتعدد الآراء عند بعض النحويين قبل الأخفش وبعده، ثم بينت دلائل تعدد الآراء عند الأخفش، وأسباب هذه الظاهرة عنده، ثم ختمت التمهيد بالإجابة عن سؤال يطرحه البحث، وهو: هل يُنكر على العالم أن يرجع عن رأيه أو يكون له أكثر من قول في المسألة الواحدة؟

المبحث الأول: ما نُسب إلى الأخفش مخالفا لما في معانيه، وفيه ثماني عشرة مسألة:

١- فعل الأمر بين الإعراب والبناء.

٢- حركة جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وما لا ينصرف في حالة الجر.

٣- إعراب الأمثلة الخمسة.

٤- حقيقة (ما) المصدرية.

٥- الضمير الرابط الخبر بالمبتدأ في قوله تعالى:﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا**﴾ .

٦- دخول الفاء على الخبر الذي لا يشبه الشرط.

٧- موضع الضمير عند اتصاله باسم الفاعل المقرون بـ(أل) في نحو: (الضارباك).

٨- عمل (لات) فيما بعدها.

٩- وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها.

١٠- (رُبَّ) بين الاسمية والحرفية.

١١- حقيقة (ما) التعجبية .

١٢- إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد في موافقه.
١٣- عطف الظاهر على المضمر المرفوع المتصل.
١٤- العطف على الضمير المجرور.
١٥- إعراب (أيّ) وما بعدها في أسلوب النداء.
١٦- ما سُمِّي به من الجمع الذي على وزن (مَفاعِل) أو (مَفاعِيل).
١٧- النصب بـ(أنْ) الزائدة.
١٨- تثنية المقصور الثلاثي إذا كانت ألفه أصلية أو مجهولة.

المبحث الثاني: ما له فيه أكثر من قول وليس في "المعاني". وفيه ثماني عشرة مسألة:

١- إعراب الأسماء الستة.
٢- موقع ما يتصل بـ(إيَّا) من الإعراب.
٣- إعمال (إنَّ) وأخواتها إذا اتصلت بها (ما).
٤- نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده.
٥- تقدم الحال على عاملها الظرفي.
٦- التعجب من الرباعي الذي على وزن (أفْعَل).
٧- الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف أو مجرور.
٨- تأكيد ما لا يصح في موضعه واحد.
٩- توكيدُ العائد المحذوف على الموصول والنَّسَقُ عليه.
١٠- العطف على معمولي عاملين مختلفين.
١١- التسمية بـ(أحمر) الصفة بين الصرف وعدمه.
١٢- العامل في جواب الشرط.
١٣- تصغير نحو: (رَكْب) و(صَحْب).
١٤-النسب إلى (فَعُولَة).
١٥- بناء الاسم الثلاثي المجرد على (فُعِلٍ).
١٦- اللام في (عَبْدَل) بين الأصالة والزيادة.
١٧- بناء (افْعُوعِل) من (قال).
١٨-بناء (فَعُلان) مما عينه ولامه واوان.

أما الخاتمة فحوت أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج، وقد قفوتها بثبت المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

أما عن منهج البحث فقد اعتمدت على المنهج التاريخي في تتبع الآراء، ثم الوصفي والاستقرائي والتحليلي؛ حيث تعاونت كل تلك المناهج وفاء بحق البحث.

وقد بدأت المسألة التي تعدد رأي الأخفش فيها بتمهيد موجز بعد وضع عنوان مناسب لها، ثم أذكر رأي الأخفش متتبعا ما نسبه إليه النحويون فيها، ثم الرجوع إلى "معاني القرآن"؛ لبيان موقفه مما عُزي إليه، فإن لم يصرح برأيه في "المعاني" فأرجع إلى ما نُقل عنه من كتبه المفقودة، وإلا فأنقل ما عزاه إليه العلماء مما خالف ما اشتهر عنه من آراء في المسألة، ثم ألخص ما انتهيت إليه من تعدد آراء الأخفش في المسألة، مع ترجيح الرأي المختار بعد ذلك. وقد رتبت المسائل في كل مبحث ترتيب مباحث ألفية ابن مالك؛ لشهرتها من ناحية، وتيسيرا على الباحثين من ناحية أخرى.

هذا، وأسأل الله التوفيق والسداد، والهداية والرشاد.

التمهيد: حول ظاهرة تعدد الآراء عند الأخفش

يقصد بتعدد الآراء تسجيل أكثر من رأي في المسألة الواحدة عند العالِم، وهذا نوع من النقد الذاتي، الذي يؤكد سعة الأفق، ورحابة الفكر، واتساع الصدر، وتلك سمات العالم الذي ينشد الحق، فقد تظهر له حجج وأدلة لم تكن معلومة من قبل. وقد برزت ظاهرة تعدد الآراء عند الأخفش الأوسط[١]؛ إذ قد نجد له أكثر من رأي في المسألة الواحدة.

تعدد الآراء في تراث أكابر العلماء: الحق الذي لا مَعْدى عنه أنَّ هذه الظاهرة ليست عند الأخفش وحده، بل نجدها أيضًا في تراث أكابر العلماء، الذين عرفوا حق العلم ومنزلته، فهذه أمانة المعرفة التي تُلزم العالم بأن يسجل نتاج فكره في المراحل المعرفية المختلفة.

ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على أئمة النحاة، بل نجدها عند أئمة الفقه، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الإمام الشافعي –رحمه الله– الذي يعد مثالًا واضحًا على هذا التطور الفكري، حيث سجل نتاج فكره في المراحل الزمانية والمكانية المختلفة، فعند قدومه إلى مصر نظر في كثير من آرائه، ورجع عن كثير منها، "وليس الشافعي في هذا بدعًا من المجتهدين، فالأئمة الثلاثة: أبو حنيفة ومالك وأحمد، وغيرهم، كثيرًا ما رأوا رأيًا، فثبت لديهم غيره بالأثر أو النظر، فرجعوا عن الأول، وكثيرًا ما ينقل رواة المذهب روايتين أو أكثر في مسألة واحدة عن إمامهم"[٢].

أمثلة لتعدد الآراء عند النحاة: قد سبق الأخفشَ كثيرٌ من النحويين في تعدد الآراء، فنجدها عند الخليل، ومن أمثلة ذلك قوله في ناصب المضارع بعد (إذن)؛ إذ قد حُكي عنه قولان[٣]، الأول: أنَّ (إذن) تنصب المضارع بنفسها، والثاني: أنه منصوب بـ(أنْ) مضمرة.

وكذلك نجد هذه الظاهرة عند سيبويه، ومن أمثلة ذلك عنده قوله في تاء (أخت) و(بنت)، فقد ذكر مرة أنها للتأنيث[٤]، ثم أوضح في موضع آخر أنها ليست للتأنيث[٥].

وعند يونس أيضًا، فقد ورد عنه أنَّ (وحدَه) في نحو: (جاء زيدٌ وحدَه) منصوبٌ على الظرف، كما جاء عنه أنه موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال[٦].

---

(١) لم أشأ أن أثقل البحث بالحديث عن الأخفش الأوسط؛ فقد كفتني كتب التراجم والدراسات التي تناولت الأخفش مؤونة ذلك، وينظر ترجمته على سبيل المثال في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٤٠، وطبقات النحويين واللغويين ٧٢، ونزهة الألباء ١٠٧، وإنباه الرواة (٣٦/٢)، وبغية الوعاة (٥٩٠/١)،ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ص ٣١: ١٨١.

(٢) ينظر: الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر، لعبد الغني الدقر، ص ١٥٤.

(٣) ينظر: الكتاب (١٦/٣)، والمقتضب (٥١/٤).

(٤) ينظر: الكتاب (٣٦٢/٣)،(٣١٧/٤).

(٥) السابق (٢٢١/٣).

(٦) ينظر: الكتاب (٣٧٧/١)، والأصول (١٦٦/١)، وشرح السيرافي (٢٦٤/٢)، وشرح ابن يعيش (٦٣/٢).

وصرَّح أبو علي الفارسي – ممن جاء من النحويين بعد الأخفش – برجوعه عن بعض آرائه، فقال فيما حكاه عنه تلميذه ابن جني في (هيهات): "أنا أفتي مرة بكونها اسمًا سمي به الفعل، كـ(صَهْ)، و(مَهْ)، وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفًا، على قدر ما يحضرني في الحال"[١].

وقد أشار ابن جني إلى هذه الظاهرة، فعقد بابًا في "الخصائص"[٢] للرجوع عن المذاهب، سماه: (باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين)، كما ذكر السيوطي أمثلة لمن قال من العلماء قولًا ورجع عنه[٣]، مما يدل على أنَّ الأخفش لم يكن وحيدًا في هذه الظاهرة.

دلائل تعدد الآراء عند الأخفش الأوسط: من دلائل تعدد الآراء عنده، وما يشهد بتعدد أقواله في المسألة الواحدة، ما ذكره ابن جني من بروز هذه الظاهرة عنده، حيث قال: "وعليه طريق الشافعي في قوله بالقولين فصاعدًا. وقد كان أبو الحسن ركابًا لهذا الثَّبَج، آخذًا به، غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه"[٤]. وهذا ما أكده أبو علي الفارسي فيما حكاه عنه ابن جني حيث يقول: "وكنت إذا ألزمت عند أبي علي –رحمه الله– قولا لأبي الحسن شيئًا لا بد للنظر من إلزامه إياه، يقول لي: مذاهب أبي الحسن كثيرة"[٥]. إضافة إلى ما نقله العلماء في كتبهم من أقوال لأبي الحسن يخالف ما صرح به في "معاني القرآن"، سواء أنصَّ العلماء على تعدد أقواله أم لا، وسواء أصرَّحوا بنقل هذه الآراء من أحد كتبه المفقودة أم لا.

أسباب تعدد الآراء عند الأخفش الأوسط: لعل من أهم أسباب بروز تلك الظاهرة عند الأخفش قدومه بغداد – بعد أن سكن البصرة– واتصاله بالكوفيين، فقد خالط الكسائي وجالسه[٦]، وما من شك في أنَّ كلا منهما قد أفاد من الآخر. كما أنه قد صنف كتابه "المسائل الكبير" بإيعاز من هشام الكوفي الضرير؛ إذ يقول: "لما دخلتُ بغداذ أتاني هشامٌ الضَّرير، فسألني عن مسائل عملها وفروع فرَّعها، فلمَّا رأيتُ أنَّ اعتمادَه واعتماد غيره من الكوفيين على المسائل؛ عمِلْتُ كتاب المسائل الكبير، فلم يعرفوا أكثر ما أوردته فيه"[٧].

---

(١) ينظر: الخصائص (٢٠٧/١).

(٢) السابق (٢٠١/١).

(٣) ينظر: المزهر (٢٧٤/٢،٢٧٥).

(٤) ينظر: الخصائص (٢٠٦/١).

(٥) السابق (٢٠٦/١،٢٠٧).

(٦) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٣، ونزهة الألباء ١٠٨، وإنباه الرواة (٣٧/٢).

(٧) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٣.

فضلا عن النضج الفكري، والسمو المعرفي، والاطلاع الدائم، والبحث الدائب، فالأخفش يدور مع الحق حيث دار، ولا يرى نفسه فوق النقد الذاتي، مما يؤكد أنَّ هذا قد جاء بعد طول في التفكير، وإمعان النظر، وليس ناشئًا عن الغفلة والسهو أو الاضطراب.

هل ينكر على العالم أن يرجع عن رأيه أو يكون له أكثر من قول في المسألة الواحدة؟

ليس بمستغرب ولا بمستنكر أن يرجع العالم عن رأيه إذا بدا له من الأدلة والحجج ما لم يطلع عليها من قبل، يقول الشاطبي: "وقد يكون للمجتهد قولان بحسب وقتين"[١]. وقال الشيخ يس عن هذه الظاهرة: "ولا يبعد هذا، فقد يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر، وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان، وبمثل هذا أجاب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح"[٢].

(١) المقاصد الشافية (٥٨٨/٢).

(٢) حاشية يس على التصريح (٢١/١).

المبحث الأول: ما نُسب إلى الأخفش مخالفا لما في معانيه

نسب كثير من العلماء إلى الأخفش بعض الآراء النحوية والصرفية، وبمطالعة "معاني القرآن" تبين أنَّ له رأيًا مخالفًا لما نُسب إليه، مما يؤكد تعدد رأيه في المسألة الواحدة؛ بدليل أنَّ هناك من العلماء ممن نسبوا إليه هذه الآراء قد نصوا على أنَّ له قولين في المسألة.

ويضم هذا المبحث المسائل التي نسب العلماء إلى الأخفش فيها قولا أو أكثر، وفي "المعاني" ما يخالفه، أو يوافقه في موضع ويخالفه في موضع آخر، وكذلك المسائل التي نُسب إليه فيها أكثر من قول، وفي "المعاني" ما يوافق أحدها، ويخالف الآراء الأخرى المنسوبة إليه. وهي:

١- فعل الأمر بين الإعراب والبناء

اختلف النحويون في فعل الأمر العاري من اللام، نحوُ: قُمْ، واذهبْ، أهو معرب أم مبني؟ فذهب البصريون إلى أنه مبني، بينما يرى الكوفيون أنه معربٌ مجزومٌ بلام محذوفة(١).

رأي الأخفش:

نسب كثير من النحاة المتأخرين إلى الأخفش موافقته رأي الكوفيين في أن فعل الأمر معرب مجزوم، وأنَّ هذا أحد قوليه، لكنهم اختلفوا فيما بينهم في جازمه عنده، حيث نسب إليه ابن الناظم، وتبعه ابن عقيل، والسلسيلي، وغيرهما(٢)، القول بأنَّ فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر، وأنَّ جازمه معنوي، وهو كونه أمرًا، بينما عزا إليه ابن هشام والشيخ خالد في "التصريح" والصبان(٣) بأنَّ الأمر مجزوم عنده بلام محذوفة كما يقول الكوفيون. وقد ذكر أبو حيان(٤) استجادة الأخفش قول الكوفيين بإعراب فعل الأمر، من غير حديث عن جازم الأمر عنده.

وبمطالعة "معاني القرآن" للأخفش نجده لا يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه، حيث يرى أنَّ اللام لا تدخل على فعل الأمر للمخاطب، فليس أصل (قُمْ): (لِتقمْ) كما يقول الكوفيون، وما جاء من ذلك فهو لغة رديئة عن العرب، يقول: "**وقال بعضهم: (فَلتَفْرَحُوا)، وهي لغةٌ للعربِ رديئة؛ لأن هذه اللام إنما تدخلُ في الموضع الذي لا يقدر فيه على (افْعَلْ)؛ يقولون: (لِيَقُلْ زَيْدٌ)؛ لأنك لا تقدر على (افْعَلْ). ولا تدخل اللامُ إذا كلمتَ الرجلَ فقلتَ: (قُلْ)، ولم تحتج إلى اللام**"(٥).

---

(١) ينظر: الكتاب (١٢/١)، والمقتضب (١٣١/٢)، والأصول (١٤٥/٢)، وإيضاح الوقف والابتدا (٢٢٢/١)، وأمالي ابن الشجري (٣٥٥/٢)، والإنصاف (٤٢٧/٢).

(٢) ينظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم (٦٢/٤)، والمساعد (١٢٥/٣)، وشفاء العليل (٩٤٨/٣)، وموصل النبيل (١٥٣٨/٤).

(٣) المغني (٢٣٦/٣). وينظر: التصريح (٥١/١)، وحاشية الصبان (٥٨/١).

(٤) ينظر: منهج السالك (١٩/١).

(٥) معاني القرآن (٣٧٥/١).

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش رأيين في المسألة، **أحدهما:** متابعته البصريين في القول ببناء فعل الأمر، **والرأي الآخر:** القول بإعرابه موافقًا الكوفيين. **والراجح** القول ببنائه؛ لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، وسبب الإعراب شبه الاسم، وفعل الأمر لا يشبه الاسم بوجه من الوجوه.

٢- حركة جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وما لا ينصرف في حالة الجر

ذهب جمهور النحويين[١] إلى أنَّ جمع المؤنث السالم معرب، وحركته حالة النصب حركة إعراب؛ حُمل فيه النصب على الجر، وكذلك حركة مالا ينصرف في حالة الجر حركة إعراب. بينما ذهب بعض النحويين إلى أنهما حركتا بناء.

رأي الأخفش:

نقل السيرافي وابن جني وغيرهما[٢] عن الأخفش أنَّ حركة جمع المؤنث السالم عنده حالة النصب حركةُ بناء، كما عزا ابن يعيش والرضي وغيرهما[٣] إليه أنَّ حركة ما لا ينصرف حالة الجر حركةُ بناء. وعلى هذا فهذان النوعان من الأسماء يعربان في حالين، ويبنيان في حال، فما لا ينصرف يعرب في حالتي الرفع والنصب، وينبى في حال الجر، ويعرب جمع المؤنث السالم في حالتي الرفع والجر، ويبنى في حال النصب.

لكن بمطالعة "معاني القرآن" نجد الأخفش يذهب مذهب الجمهور في أنَّ تلك الحركتين حركتا إعراب، فنراه في موضع يصرح بأنَّ حركة جمع المؤنث في حالة النصب حركة إعراب؛ معللا بما علل به جمهور النحويين، حيث يقول: "**ومن قرأ ﴿أَطَعْنا سَادَاتِنا﴾[٤] جرَّ؛ لأنَّك إذا قلت: (سيِّدٌ) ذهبت التاء، وتكون في السكت فيها تاءٌ، تقول: (رأيتُ ساداتْ)، وإنما جرُّوا هذا في النصب؛ ليجعل جرُّه ونصبه واحدًا، كما جُعل تذكيره في الجر والنصب واحدًا، تقول: (مسلمِينَ) و(صالحِينَ) نصبه وجره بالياء**"[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب (١٨،٢٣،٢٢/١)،(٢٢١/٣)، والمقتضب (٣١٣/٣)، والأصول (٤٧/١)،(٧٩/٢)، والمرتجل ٧١، والارتشاف (٨٤٢/٢)، والهمع (٧٤/١).

(٢) ينظر: شرح السيرافي (١٤٧/١)، وسر الصناعة (١٣٨/٢)، والهمع (٧٤/١).

(٣) ينظر: شرح ابن يعيش (٥٨/١)، وشرح الرضي على الكافية (١٠٦/١)، والارتشاف (٨٤٢/٢).

(٤) سورة الأحزاب، من الآية ٦٧، وهي قراءة ابن عامر ويعقوب. ينظر: السبعة لابن مجاهد ٥٢٣، والتيسير للداني ١٧٩.

(٥) معاني القرآن (٥٨،٥٧/١).

وفي موضع آخر يتحدث عن مالا ينصرف، وظاهر كلامه موافق لمذهب الجمهور أيضًا، قال: " **قوله: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾[١] معطوفان على (الْمَلَكَيْنِ)، أو بدلٌ منهما، ولكنهما أعجميان فلا ينصرفان، وموضعهما جر**"[٢].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في المسألة، **أحدهما:** أنَّ حركة جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وحركة مالا ينصرف في حالة الجر، حركتا بناء، وهو المنقول عنه. **الثاني:** أنَّ حركتهما حركتا إعراب، وهو ما في "معانيه". **والراجح** ما ذهب إليه الجمهور؛ إذ لا موجب للبناء، كما أنَّ القول بالبناء يؤدي إلى عدم النظير؛ إذ ليس هناك اسمٌ يُعرب في حالين أو حالة، ويبني في حالة أو حالين.

٣- إعراب الأمثلة الخمسة

ذهب سيبويه والجمهور[٣] إلى أنَّ الأمثلة الخمسة ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها.

رأي الأخفش:

حكى ابن مالك وأبو حيان والمرادي وغيرهم[٤] عن الأخفش أن النون في الأمثلة الخمسة ليست إعرابًا، وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل الألف والواو والياء، وعلى هذا تكون في الرفع ضمة مقدرة، وفي النصب فتحة مقدرة، وفي الجزم سكون مقدر.

وبالرجوع إلى "معاني القرآن" نجد الأخفش يصرح بأنَّ الأمثلة الخمسة تُرفع بثبوت النون، كما يقول الجمهور، وذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي**﴾[٥]، حيث قال: "**فثبتتْ فيه نونان: واحدةٌ للفعل، والأخرى للاسم المضمر، وإنما ثبتتْ في الفعل؛ لأنه رَفْعٌ، ورفعُ الفعل إذا كان للجميع والاثنين بثبات النون، إلا أن نون الجميع مفتوحة، ونون الاثنين مكسورة**"[٦].

وعلى هذا فللأخفش قولان في إعراب الأمثلة الخمسة، أحدهما: أنها تُرفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، كما يقول الجمهور، والقول الآخر: أنها تُعرب بحركات مقدرة قبل الألف والواو والياء، والنون دليل عليها.

---

(١) سورة البقرة، من الآية ١٠٢.

(٢) معاني القرآن (١٤٧/١).

(٣) ينظر: الكتاب (٢٠،١٩/١)، والمقتضب (٨٢/٤)، والأصول (٤٨/١)، واللمع ١٢٥، والارتشاف (٨٤٣/٢).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٥١/١)، والتذييل والتكميل (١٩٠/١)، والارتشاف (٨٤٤،٨٤٣/٢)، وشرح التسهيل للمرادي ٩٧، والمساعد (٣١/١)، والهمع (٢٠٠/١).

(٥) سورة الأعراف، من الآية ١٥٠.

(٦) معاني القرآن (٣٣٩،٣٣٨/١).

والراجح مذهب الجمهور، وجعل النون دليل إعراب مقدر فيه دعوى تقدير لا حاجة إليه؛ إذ النون وافية بالمقصود فيه.

٤- حقيقة (ما) المصدرية

اختلف النحويون في حقيقة (ما) المصدرية، أسم هي أم حرف؟ وقد ذهب سيبويه وجمهور النحويين[١] إلى أنها حرفٌ، بمنزلة (أنْ) المصدرية؛ لأنها لا يعود عليها ضمير من صلتها. فإذا قلت: يعجبني ما قمتَ، فهذا بمنزلة قولك: يعجبني قيامُك.

رأي الأخفش:

يكاد يجمع النحويون[٢] على نسبة القول باسمية (ما) المصدرية إلى الأخفش.

وبمطالعة "معاني القرآن" نجد للأخفش نصوصًا تؤيد ما نُسب إليه، من القول اسمية (ما) المصدرية، منها قوله: "**وقال: ﴿بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾**[٣]**، يقول: نَقُصُّ عَلَيْكَ بوحينا ﴿إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾، وجعل (ما) اسمًا للفعل، وجعل (أَوْحَيْنا) صلة**"[٤].

غير أنَّ له نصوصًا صريحة أخرى يذهب فيها إلى أنَّ (ما) المصدرية حرف، وليست اسمًا، موافقًا سيبويه وجمهور النحويين، من ذلك: "**وقال: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾**[٥] **وليس هذا في معنى: فاصدع بالذي تؤمر به ، لو كان هذا المعنى لم يكن كلامًا حتى تجيء بـ(به)، ولكن: اصدَعْ بالأَمْرِ، جعل (ما تُؤْمَرُ) اسمًا واحدًا**"[٦]. فظاهر كلامه هذا يشهد بحرفية (ما).

---

(١) ينظر: الكتاب (١٥٦،١١/٣)، والمقتضب (٢٠٠/٣)، والبغداديات ٢٧١، واللمع ١٩٣، والفوائد والقواعد ٧٢٤، والمفصل ٤٢٩، وأمالي ابن الشجري (٥٥٨/٢).

(٢) ينظر: المقتضب (٢٠٠/٣)، والأصول (١٦١/١)، وشرح السيرافي (٣١/١)، والإغفال (١٢١/١)، وأمالي ابن الشجري (٥٥٨/٢)، والتبيان (٢٧/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٢٣/١)، والجنى الداني ٣٣٢، والمغني (٦٠/٤).

(٣) سورة يوسف، من الآية ٣.

(٤) معاني القرآن (٣٩٣/١). وينظر أيضًا: (٣٦٩،٣٦٨،١٣١/١)،(٥٨٠/٢).

(٥) سورة الحجر، من الآية ٩٤.

(٦) معاني القرآن للأخفش (٤٣/١).

ومنها قوله: "**وأما قوله: ﴿بِمَا عَصَواْ﴾**(١) **فجعله اسمًا هنا كالعصيان، يريد: بعصيانهم، فجعل (ما)، و(عَصَوْا) اسمًا**"(٢). وعلى القول باسميتها يكون لها محل من الإعراب، وتفتقر إلى ضمير من صلتها، بخلاف القول بحرفيتها؛ لأنها تكون بمنزلة (أنْ) المصدرية.

مما سبق يتبين أنَّ للأخفش في حقيقة (ما) المصدرية قولين: **أحدهما:** أنها اسمٌ، وهو ما عُزي إليه، وأيدته بعض نصوص "المعاني". **والثاني:** أنها حرفٌ، موافقًا سيبويه وجمهور النحويين. **والراجح** القول بحرفيتها؛ لأنَّ القول باسميتها فيه تكلف لا ضرورة تدعو إليه؛ لأنه إذا لم يكن في اللفظ ضمير فلا حاجة إلى تقديره؛ إذ الفائدة حصلتْ من دونه. **و**لو كانت اسمًا للزم أن يسمع كثيرًا: أعجبني ما قمته؛ لأن الأصل أن يكون العائد مذكورًا لا محذوفًا، ولم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع، والأصل عدم الإضمار(٣).

٥- الضمير الرابط الخبر بالمبتدأ في قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾(٤)

(الذين) في موضع رفع مبتدأ، و(يتوفون) صلته، والخبر عند أكثر النحاة جملة (يتربصن)، وهذا الخبر خالٍ من الرابط؛ لأنَّ نون النسوة لا تصلح رابطًا؛ لأنها لا تعود على (الذين) وهو المبتدأ؛ ولهذا تباينت كلمة النحويين في تعيين الرابط الذي يعود على المبتدأ من خبره في الآية الكريمة.

رأي الأخفش:

حكى الزجاج والنحاس والفارسي(٥) أنَّ الأخفش ذهب إلى أنَّ جملة (يتربَّصن) خبر (الذين)، والعائد محذوف من الكلام؛ للدلالة عليه، والتقدير: يتربَّصن بأنفسهنَّ بعدهم أو بعد موتهم، ثم حُذف.

بينما عزا أبو حيان وناظر الجيش والدماميني وغيرهم(٦) إليه وإلى الكسائي أنَّ ﴿الذين﴾ مبتدأ، خبره جملة ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾، والأصل : يتربص أزواجهم، ثم جيء بالضمير وهو النون في (يتربصن) مكان الأزواج لتقدم ذكرهن، فامتنع ذكر الضمير الذي في أزواجهم؛ لأن النون لا تضاف لكونها ضميرًا،

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٦١.

(٢) معاني القرآن للأخفش (١٠٨/١). وينظر أيضًا: (٣٣٤/١)،(٤١٢/٢،٤١٩).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٤/٣)، والمغني (٦١/٤،٦٢).

(٤) سورة البقرة، من الآية ٢٣٤.

(٥) ينظر: معاني الزجاج (٣١٤/١)، وإعراب النحاس (٣١٧/١)، والإغفال (٩٠/٢).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٣٥/٤)، وتمهيد القواعد (٩٧٧/٢)، وتعليق الفرائد (٩٥/٣)، ونتائج التحصيل (١٠٦٣/٣).

وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف إلى الضمير. وقد ذكر أبو حيان أنَّ الأخفش أجاز هذا القول؛ إشارة منه إلى أنَّ له قولًا آخر، وهو القول السابق، حيث نسبه إليه أيضًا[١].

وبمطالعة "معاني القرآن" نجد أنَّ الأخفش يصرح بما عزاه الزجاج والنحاس والفارسي إليه بأنَّ جملة (يتربَّصن) خبر (الذين)، والعائد محذوف من الكلام؛ للدلالة عليه. يقول الأخفش عند حديثه عن هذه الآية: " **وخبر (والذين يُتَوَفَّوْن): (يتربصن) بعد موتهم، ولم يُذكر (بعد موتهم)؛ كما يُحذف بعض الكلام، يقول: (ينبغي لهنَّ أنْ يتربصن) فلما حُذِف (ينبغي) وقع (يتربَّصْنَ) موقعها**"[٢].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش في تعيين الرابط الذي يعود على المبتدأ من خبره في الآية الكريمة قولين:

أحدهما: أنَّ العائد محذوف من الكلام للدلالة عليه، والتقدير: يتربَّصن بأنفسهنَّ بعدهم أو بعد موتهم. **الثاني:** أنَّ التقدير: يتربص أزواجهم، ثم جيء بالضمير وهو النون في (يتربصن) مكان الأزواج لتقدم ذكرهن، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف إلى الضمير. **وأرجح** الأقوال في الآية الكريمة، وأقربها إلى طبيعة اللغة، وأقربها في المعنى والتقدير، هو أنَّ قوله: ﴿يتربصن﴾ خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا أزواجهم يتربصن، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول ﴿الذين﴾، والرابط الضمير المضاف إليه الأزواج؛ لأنَّ حذف المبتدأ كثيرٌ في كلام العرب، وقد اتفق النحاة على جواز حذفه –إذا عُلم– في سعة الكلام.

٦– دخول الفاء على الخبر الذي لا يشبه الشرط

تدخل الفاء جوازًا على خبر المبتدأ إذا تضمن الخبر معنى الجزاء، نحو قولك: الذي يكرمني فله درهمٌ، أما إذا لم يتضمن معنى الجزاء فقد منع جمهور النحاة دخول الفاء فيه[٣].

رأي الأخفش:

اشتهر عن الأخفش جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط، نحو: زيدٌ فمنطلقٌ، فقد نقل عنه كثير من العلماء[٤] القول بالجواز مطلقًا، وأنه حكى عن بعض العرب قولهم: (أخوك فَوجَدَ)، يريدون: أخوك وجد.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٣٠/٤)، والبحر (٥١٥/٢).

(٢) معاني القرآن للأخفش (١٨٩/١).

(٣) ينظر: الكتاب (١٣٨/١،١٣٩،١٤٢،١٤٣)، والمقتضب (١٩٥/٣)، والأصول (٢٧٢/٢)، والإيضاح العضدي ٩٦، واللباب (١٤٧/١)، والهمع (٤٠٣/١).

(٤) ينظر: البغداديات ٣٠٩، وكتاب الشعر ٢٩٤، وسر الصناعة (٢٦٩/١)، والمقتصد (٣١٣/١)، وأمالي ابن الشجري (١٣٦/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣٠/١)، والارتشاف (١١٤٣/٣).

وبالرجوع إلى معاني القرآن، نجده موافقًا لرأي سيبويه والجمهور المانع لدخول الفاء في خبر المبتدأ الذي لا يشبه الشرط، مخالفًا في ذلك ما اشتهر عنه، يقول: "**وما ذكرنا في هذا الباب من قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾**[١] **وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾**[٢] **ليس في قوله: (فَاقْطَعُواْ)، و(فَاجْلِدُواْ) خبرُ مبتدأ؛ لأنَّ خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء. لو قلت: (عبدُ اللهِ فَيَنْطَلِقُ)، لم يحسن. وإنما الخبر هو المضمر الذي فسَّرت لك من قوله: (ومما نقص عليكم)**"[٣].

وحين ذكر الرواية عن العرب، اكتفى بحكايتها دون أن يعلق عليها بالقبول أو الرد، حيث قال: "**وزعموا أنه يقولون: (أخوكَ فوجد، بل أخوك فَجَهدَ)، يريدون: (أخوك وجدَ)، و(بل أخوك جهدَ)، فيزيدون الفاء**"[٤].

وبهذا يتبين أن للأخفش رأيين في المسألة:

أحدهما: وهو المشهور عنه: جواز دخول الفاء في كل خبر وإن لم يتضمن معنى الجزاء.

والثاني: منع دخول الفاء في الخبر الذي لا يتضمن معنى الجزاء، وهو ما نصَّ عليه في "معانيه". **والراجح** المنع؛ لأنَّ ما بعد الفاء يصلح أن يكون خبر مبتدأ محذوف.

٧- موضع الضمير عند اتصاله باسم الفاعل المقرون بـ(أل) في نحو: (الضارباك)

تباينت كلمة النحويين في موضع الضمير المتصل باسم الفاعل المقرون بـ(أل)، وهو مثنى أو مجموعٌ بالواو والنون، نحو: الضَّارباك، والضَّاربُوك. أهو في محل جر على الإضافة أو في محل نصب على المفعولية؟

رأي الأخفش:

نسب المبرد والسيرافي والصيمري وغيرهم[٥] إلى الأخفش -بحكاية المازني والزيادي عنه- القول بأنَّ هذا الضمير في موضع نصب، وهذا المنقول عن الأخفش هو المشهور من مذهبه. وذكروا أنه يحتجُّ بأنَّ حذف النون والتنوين إنما هو لأجل وجود الضمير، ولا يدلُّ على أنَّ الوصف مضافٌ بل هو عامل النصب فيما بعده، بدليل حذف التنوين من الممنوع من الصرف من هذا الوصف مع عمله فيما بعده، نحو: ضوارب.

---

(١) سورة المائدة، من الآية ٣٨.

(٢) سورة النور، من الآية ٢.

(٣) معاني القرآن (٨٦/١،٨٧)، وينظر أيضًا: (٣٤٦/١).

(٤) السابق (١٣٢/١).

(٥) ينظر: الانتصار ٨٥، وشرح السيرافي (٤٣/٢)، والتبصرة والتذكرة (٢٢٣/١)، وشرح ابن يعيش (١٢٤/٢).

بينما حكى الفارسي[١] عن الأخفش أنه يعرب الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـ(أل) في نحو: الضَّارباك في محل جر، محتجا بأنَّ النصب إنما يكون على إرادة التنوين في نحو: الضاربان زيدًا، والنون في (الضارباك) حُذفت للإضافة؛ لأنَّ ذلك هو الأصل، والإضافة تمنع التنوين؛ إذ لا تجتمع الإضافة والتنوين.

وبالرجوع إلى "معاني القرآن" نجد ظاهر كلامه موافقًا لما حكاه الفارسي عنه، وذلك عند حديثه في باب اسم الفاعل عند قوله تعالى: ﴿**إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلا امْرَأَتَكَ**﴾[٢]، حيث يقول: "**وإذا أدخلت الألف واللام قلت: (هو الضَّاربُ زيدًا)، ولا يكون أن تجُرَّ زيدًا؛ لأن التنوين كأنه باقٍ في (الضارب) إذا كان فيه الألفُ واللام؛ لأن الألف واللام تُعاقبان التنوين. وتقول: (هما الضاربانِ زيدًا) و(هما الضاربا زيدٍ)؛ لأن الألف واللام لا تُعاقبان التنوين في الاثنين والجميع. فإذا أَخْرجتَ النون من الاثنين والجمع من أسماء الفاعلين أَضفْتَ وإن كان فيه الألفُ واللام؛ لأنَّ النون تُعاقب الإضافة وطَرْحُ النون ههنا كطرح النون في قولك: (هما ضاربا زيدٍ) ولم يَفْعَلا؛ لأنَّ الأصل في قولك: (الضاربان) إثبات النون؛ لأن معناه وإعماله مثل معنى (الذي فَعَل) وإعماله..**"[٣].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في المسألة، **أحدهما:** أنَّ هذا الضمير في موضع نصب، **والثاني:** أنه في موضع جر. **والراجح** هو قياس المضمر بالمظهر؛ لأنَّ فيه ردًّا إلى الأصل، إذ الأصل الاسم الظاهر، والمضمر نائب عنه. فالكاف في (الضارباك) و(الضاربوك) يجوز أن تكون في موضع جرٍّ وهو الاختيار، وأن تكون في موضع نصب. وهذا هو مذهب سيبويه[٤].

٨- **عمل (لات) فيما بعدها**

ذهب سيبويه وجمهور النحويين[٥] إلى أنَّ (لات) تعمل عمل (ليس)، فيرفع بها الاسم ، وينصب بها الخبر ؛ تشبيهاً لها بـ(ليس).

---

(١) ينظر: مختار تذكرة أبي علي ٧٩ بتصرف.

(٢) سورة العنكبوت، من الآية ٣٣.

(٣) معاني الأخفش (٩٠/١).

(٤) ينظر: الكتاب (١٨٧/١).

(٥) ينظر: الكتاب (٥٧/١)، والارتشاف (١٢١١/٣)، وتوضيح المقاصد (٥١١/١)، والتصريح (٢٦٩/١).

رأي الأخفش:

نقل كثير من النحاة عن الأخفش كابن السراج والسيرافي والزمخشري وغيرهم[١] أنَّه يرى أنَّ (لات) لا تعمل شيئا في القياس؛ لأنها ليست بفعلٍ، فإنْ وليها مرفوع فهو مبتدأ حُذف خبره، أو خبر محذوف المبتدأ، وإنْ وليها منصوب فهو مفعول لفعل محذوف، أو منصوب على الظرف.

بينما عزا إليه الزجاج والزمخشري وغيرهما[٢] أنها تعمل عمل (إنَّ)، فتنصب الاسم وترفع الخبر، فهي عنده (لا) النافية للجنس، زيدتْ عليها التاء، وخُصت بنفي الأحيان.

وبمطالعة "**معاني القرآن**" نجد الأخفش يرى مذهب سيبويه في إعمال (لاتَ) عمل (ليسَ)، وأنها لا تعمل إلا في (الحين). حيث قال عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٣]: "**فَشَبَّهُوا (لاتَ) بـ(ليسَ)، وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لاتَ) إلا مع (حِين)، ورفع بعضُهم ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾**[٤] **فجعله في قوله مثل (ليسَ)، كأنه قال: (ليسَ أَحَدٌ) وأَضْمَر الخبر**"[٥].

وممن نسب إليه هذا الرأي أبوبكر بن الأنباري[٦].

من خلال ما سبق يتبين أنَّ للأخفش ثلاثة أقوال في إعمال (ليت)**: أحدها:** أنها تعمل عمل (ليس)، و**الثاني:** أنها لا تعمل شيئا، و**الثالث:** أنها تعمل عمل (إنَّ). **والراجح** أنَّها تعمل عمل (ليس)؛ فحملُ (لاتَ) على (ليسَ) لغة واردة عن الحجازيين مع (الحين) خاصة، ولمشابهتها لـ(ليسَ) وضعًا؛ إذْ صارتْ باتصال التاء بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن[٧].

٩- وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها

---

(١) ينظر: الأصول (٩٧/١)، وشرح السيرافي (٣٢٧/١)، والكشاف (٧١/٤)، وشرح ابن يعيش (٢٧٠/١)، والتذييل (٢٩٣/٤).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٢١/٤)، والكشاف (٧١/٤)، والتبيان (١٠٩٧/٢)، والبحر (١٣٣/٩)، والجنى الداني ٤٨٨، والخزانة (١٧٣/٤).

(٣) سورة ص، من الآية ٣.

(٤) في مختصر ابن خالويه ١٣٠: قراءة عيسى وأبي السمال، وفي البحر (١٣٦/٩): قراءة أبي السمال.

(٥) معاني القرآن (٤٩٢/٢).

(٦) ينظر: إيضاح الوقف (٢٩١/١).

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٩٧/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٧٥/١).

اشترط جمهور النحاة[١] في ضمير الفصل عدة شروط، منها أن يتوسط بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، كالمبتدأ والخبر، أو ما هو مبتدأ في الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿**أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ**﴾[٣].

رأي الأخفش:

نُقل عن الأخفش عدم اشتراط هذا الشرط، حيث نسب إليه ابن مالك وكثير من النحويين[٤] جواز توسط ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، حكاية عن بعض العرب، فيجوز عنده: جاء زيدٌ هو ضاحكًا؛ مستدلا بقوله تعالى: ﴿**هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**﴾[٥] في قراءة من قرأ (أطهرَ) بالنصب[٦]. وقد نص أبو حيان على أنَّ الأخفش صرح برأيه هذا في كتابه "الأوسط"[٧]. وقد منع الجمهور ذلك، فأنكر بعضهم القراءة، ولحَّنوا قارئها[٨]. ومنهم من حاول تخريجها على وجه صحيح غير تخريج الأخفش، كابن جني حيث خرجها على جعل (هُنَّ) أحد جزأي الجملة خبرا لـ(بناتي)، وجعل(أطهرَ) حالا من (هُنَّ) أو من(بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيدٌ هو قائمًا أو جالسًا، أو نحو ذلك[٩].

وبالرجوع إلى "معاني القرآن" للأخفش، نجده يرفض قراءة النصب، مانعًا وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها؛ لأنه لا يكون إلا بين المبتدأ وخبره، وهذا مخالف لما نُقل عنه، يقول: "**وقال: ﴿هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ رفع، وكان عيسى يقول: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لكم﴾ ، وهذا لا يكون، إنما يُنصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماءُ المضمرة التي**

---

(١) ينظر: الكتاب (٣٨٩/٢)، والمقتضب (١٠٤/٤)، وشرح ابن يعيش (٣٢٩/٢)، والمغني (٥٥٦/٥).

(٢) سورة الأعراف، من الآية ١٥٧.

(٣) الآية ١٦٥، من سورة الصافات.

(٤) ينظر: شرح التسهيل (١٦٨/١)، والمغني (٥٥٧/٥)، والمساعد (١٢١/١)، وشفاء العليل (٢٠٧/١)، وتمهيد القواعد (٥٦٧/١).

(٥) سورة هود، من الآية ٧٨.

(٦) قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وغيرهم. ينظر: المحتسب (٣٢٥/١)، والبحر (١٨٧/٦).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل (٢٩٥/٢)، والارتشاف (٩٥٢/٢).

(٨) ينظر: الكتاب (٣٩٦/٢،٣٩٧).

(٩) ينظر: المحتسب (٣٢٦/١)، والبحر المحيط (١٨٧/٦).

تسمى الفصل، يعني: (هِيَ)، و(هُوَ)، و(هُنَّ)، وزعموا أنَّ النصب قراءةُ الحسن أيضا"[١]. وقد نسب أبو جعفر النحاس إليه هذا القول أيضا موافقا لما في معانيه[٢].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في هذه المسألة، **أحدهما:** جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، وذلك في كتابه "الأوسط"، وذكر أنه لغة لبعض العرب، **والآخر:** المنع، وذلك في "معاني القرآن". **والراجح** الجواز؛ اعتدادًا بالرواية التي حكاها الأخفش عن العرب، وبالقراءة القرآنية السابقة.

١٠-(رُبَّ) بين الاسمية والحرفية

ذهب جمهور البصريين، وكثير من العلماء[٣]، والفراء وابن سعدان من الكوفيين[٤]، إلى أنَّ (رُبَّ) حرف جر، مبنية على الفتح، لا محل لها من الإعراب، بينما ذهب بعض الكوفيين ومن تابعهم[٥] إلى القول باسميتها.

رأي الأخفش:

نسب الفارسي والإربلي والرضي وغيرهم إلى الأخفش القول باسمية (رُبَّ)[٦]. ونصَّ ابن مالك وأبو حيان والمرادي وغيرهم[٧] على أنَّ القول باسميتها أحد قولي الأخفش، بما يوحي بأنَّ له قولًا آخر يوافق فيه جمهور البصريين.

وبمطالعة معاني القرآن نجد عدة نصوص تحدَّث الأخفش فيها عن (رُبَّ)، كلها تشير إلى حرفيتها عنده، فعند تعليقه على قول الشماخ:

وَدَاوِيَّةٍ قَفْرٍ تُمَشِّي نَعامُها كَمَشْيِ النَّصارى في خِفافِ الأَرَنْدَجِ[٨]

---

(١) معاني القرآن (٣٨٦/١).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٩٦/٢).

(٣) ينظر: الكتاب (٤٢٠،٤١٩/١)، والمقتضب (٥٧/٣)،(١٣٦/٤)، والأصول (٤١٦/١)، والتبصرة والتذكرة (٢٨٥/١)، واللمع ٧٤، والمساعد (٢٨٤/٢).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٣٦/٢)، ومختصر النحو لابن سعدان ٥٤.

(٥) ينظر: أمالي السهيلي ٧٢، وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ٨٣.

(٦) ينظر: الشيرازيات (٦٠٧/٢)، وجواهر الأدب ١٨٣، وشرح الرضي على الكافية (٢٨٨/٤)، والدر المصون (١٣٧/٧).

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٧٥/٣)، والبحر (٤٦٢/٦)، والجنى الداني ٤٣٩، والمساعد (٢٨٤/٢)، وشفاء العليل (٦٧٤/٢)، وموصل النبيل (٩٢٥/٣).

(٨) من الطويل، في: ديوانه ٨٣، والكتاب (١٠٤/٣). و(داويَّة): الفلاة الواسعة، و(الأرندج): الجلد الأسود.

قال: "**يريد: (ورُبَّ دَوِّيَّةٍ)**"[١]. وفي موضع آخر يقول: "**وأمَّا ﴿واللهِ﴾**[٢]**فَجَرُّهُ على القَسَم، ولو لم تكن فيه الواو نصبتَ، فقلتَ: (اللهَ رَبَّنا). ومنهم من يجر بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم وهذا في القياس رديء. وقد جاء مثله شاذا قولهم: وَبَلَدٍ عامِيَّةٍ أَعْماؤُهُ**[٣] **إنما هو: رُبَّ بَلَدٍ...وصارت الواو عوضا من (رُبَّ) في: (وَبَلَدٍ)**" [٤]. فهذا يشير إلى أنَّ (رُبَّ) عنده حرف جر، يعمل ويعوض عنه عند الحذف. وعند حديثه عن قوله تعالى: **﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾**[٥]، قال مشيرًا إلى اختصاص (رُبَّ) بالأسماء: "**وأدخل مع (رُبَّ) (ما)؛ ليتكلم بالفعل بعدها. وان شئت جعلت (ما) بمنزلة (شَيْءٍ)، فكأنك قلت: (وَرُبَّ شَيْءٍ يَوَدُّ)، أي: (رُبَّ وُدٍّ يَوَدُّهُ الذينَ كَفَرُوا)**"[٦].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في (رُبَّ)، أحدهما: أنها اسم، **الثاني:** أنها حرف. **والراجح** كون (ربُّ) حرفًا من حروف الجر؛ وذلك لأنَّ لها شبهًا بحروف الجر، حيث إنها مبنية، ولا يجوز دخول الجار عليها، ولا تتصرف، كما أنها لا تدل على معنى في نفسها، بل تدل على معنى التقليل أو التكثير في الاسم الذي بعدها، إضافة إلى أنها لا تقبل شيئا من علامات الاسم ولا الفعل، مما يدل على حرفيتها.

١١-حقيقة (ما) التعجبية

ذهب سيبويه وجمهور البصريين[٧] إلى (ما) التعجبية في صيغة (ما أفعله) نكرة تامة غير موصولة ولا موصوفة، بمعنى (شيء)، والجملة بعدها في موضع الخبر.

رأي الأخفش:

نُقل عن الأخفش أكثر من قول في المسألة، وذلك كما يلي: **أولا:** نسب إليه كثير من النحويين كابن السراج والسيرافي وابن بابشاذ وغيرهم[٨] أنَّ (ما) التعجبية عنده موصولة، صلتها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر. وهذا هو المشهور من مذهبه.

---

(١) معاني القرآن (١٤٤/١).

(٢) سورة الأنعام، من الآية ٢٣.

(٣) من الرجز المشطور، في وصف المفازة والسراب، لرؤبة، في: ديوانه ٣، والمقاصد الشافية (١٤٦/٤).

(٤) معاني القرآن (٢٩٥/١). وينظر: (٣٨/١).

(٥) سورة الحجر، من الآية ٢.

(٦) معاني القرآن (٤١١/٢).

(٧) ينظر: الكتاب (٧٣،٧٢/١)، والمقتضب (١٧٧،١٧٣/٤)، والأصول (٩٩/١)، والمساعد (١٤٨/٢).

(٨) ينظر: الأصول (١٠٠/١)، وشرح السيرافي (٣٥٩/١)، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢١٣، والمقتصد (٣٧٥/١)، والمفصل ٣٦٨، وأمالي ابن الشجري (٥٥٣/٢)، والمرتجل ١٤٧.

ثانيًا: عزا إليه ابن الخشاب وابن مالك والرضي وأبو حيان وغيرهم[١] أنه أجاز قول سيبويه في أنَّ (ما) التعجبية نكرة تامة بمعنى (شيء)، والجملة بعدها في موضع الخبر.

ثالثًا: عزا إليه الثمانيني وابن النحاس وأبو حيان والمرادي وابن هشام وابن عقيل والشيخ خالد[٢] قولًا ثالثًا، وهو أنَّ (ما) نكرة موصوفة، والجملة بعدها صفة لها، والخبر محذوف وجوبًا.

وبمطالعة معاني القرآن نجد له نصًّا يُفهم منه موافقته رأي سيبويه وجمهور البصريين، حيث أكَّد فيه أنَّ (ما) نكرة، مشبها إياها بـ(ما) التي في (نِعمَّا)، يقول: "**وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾**[٣] **فـ(ما) ها هنا اسم ليست له صلةٌ؛ لأنك إنْ جعلت (يَعِظُكُمْ بِهِ) صلةً لـ(ما) صار كقولك: (إنَّ اللهَ نِعْمَ الشيء) أو (نِعْمَ شيئا)، فهذا ليس بكلام. ولكن تجعل (ما) اسما وحدها كما تقول: (غَسَلتُه غَسْلا نِعِمَّا) تريد به: (نِعْمَ غَسْلاً). فإن قيلَ: كيفَ تكونُ (ما) اسما وحدها وهي لا يُتكلم بها وحدها؟ قلتُ: هي بمنزلة (يا أيُّها الرجلُ)؛ لأنَّ (أيًّا) ها هنا اسم ولا يُتكلم به وحده حتى يوصف، فصار (ما) مثل الموصوف ها هنا؛ لأنك إذا قلت: (غَسَلتُه غَسْلاً نِعِمّا)، فإنما تريد المبالغة والجودة، فاستُغني بهذا حتى تُكلم به وحده. ومثلُ: (ما أَحْسَنَ زيدًا) (ما) ها هنا وحدها اسم**"[٤].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش ثلاثة أقوال في المسألة: **أحدها** وهو المشهور عنه: أنَّ (ما) التعجبية موصولة، والجملة بعدها صلة، والخبر محذوف. **الثاني:** أنها نكرة تامة بمعنى شيء والجملة بعدها خبر، كما يقول جمهور البصريين، وهو ما أشار إليه في معانيه. **الثالث:** أنها موصوفة، والجملة بعدها صفة، والخبر محذوف.

والراجح ما ذهب إليه جمهور البصريين؛ لأنَّ القول بموصولية (ما) أو بأنها موصوفة يؤدي إلى عدم النظير في التزام حذف الخبر بغير دليل، ودون شيء يسد مسدّه، ويؤدي أيضًا إلى ادعاء حذف ما لم يلفظ به في موضع من المواضع.

١٢-إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد في موافقه

---

(١) ينظر: المرتجل ١٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك (٣١/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٢٣٣/٤)، والتذييل والتكميل (١٨٣/١٠)، والجنى الداني ٣٣٧.

(٢) ينظر: الفوائد والقواعد ٥٥٢، والتعليقة على المقرب ١٢٤، والتذييل والتكميل (١٨٤/١٠)، والارتشاف (٢٠٦٥/٤)، والجنى الداني ٣٣٧، والمغني (١٤/٤)، والمساعد (١٤٨/٢)، والتصريح (٥٨/٢).

(٣) سورة النساء، من الآية ٥٨.

(٤) معاني القرآن (٣٩/١).

ذهب سيبويه وجمهور النحاة[١] إلى وجوب إضافة اسم الفاعل المشتق من العدد في موافقه، فيتعين جرّ ما بعده، بإضافته إليه، نحو: ثالثُ ثلاثةٍ، والمراد به أحد ثلاثة.

رأي الأخفش:

نسب كثير من النحويين المتأخرين كابن مالك وأبي حيان والمرادي وابن هشام وغيرهم[٢] إلى الأخفش جواز إضافة العدد المصاغ على وزن (فاعل) إلى موافقه، وجواز نصبه إياه، فيجوز: ثانٍ اثنين، وثالثٌ ثلاثةً، على معنى: متمم اثنين، ومتمم ثلاثة، كأنه قاس ذلك على قول العرب: ثنيت الرجلين، إذا كنت الثاني منهما. وجعله أبو حيان أحد قوليه، ثم عزا إليه قولًا آخر، وهو وجوب الإضافة، موافقًا رأي سيبويه والجمهور[٣].

وبمطالعة "معاني القرآن" نجد الأخفش يذهب مذهب الجمهور، حيث قال عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿**لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ**﴾[٤]: "**وذلك أنهم جعلوا معه (عيسى)، و(مَرْيَمَ). كذلك يكون في الكلام، إذا كان واحدٌ مع اثنين قيل: (ثالِثُ ثلاثةٍ)، كما قال:﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾**[٥]**، وإنما كان معه واحدٌ**"[٦].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد في موافقه، **أحدهما:** جواز النصب مع الإضافة، **والآخر:** متابعة الجمهور في وجوب الإضافة.

على أنَّ هناك قولًا ثالثًا، وهو التفصيل بين (ثانٍ) وباقيها، فيمنع النصب فيها جميعا باستثناء (ثانٍ) فقط، فيقال: ثانٍ اثنين، ولا يقال: ثالثٌ ثلاثةً؛ لأنَّ العرب لم تستعمل منه فعلاً بهذا المعنى، وإليه ذهب ابن مالك في شرح التسهيل[٧]؛ محتجًّا بأنَّ العرب تقول: (ثَنيتُ الرجلين)، إذا

---

(١) ينظر: الكتاب (٥٥٩/٣)، ومعاني الفراء (٣١٧/١)، والمقتضب (١٨١/٢)، ومعاني الزجاج (١٩٦/٢)، والأصول (٤٢٦/٢)، وإعراب النحاس (٣٤/٢)، وتوضيح المقاصد (١٣٣١/٣).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤١٢/٢)، والتذييل والتكميل (٣٦٠/٩)، وتوضيح المقاصد (١٣٣١/٣)، وأوضح المسالك (٢٦٢/٤)، والمساعد (٩٥/٢)، وتمهيد القواعد (٢٤٥٩/٢)، والمقاصد الشافية (٢٨١/٦)، والهمع (٢٦١/٣)، والتصريح (٤٦٦/٢).

(٣) ينظر: الارتشاف (٧٦٧/٢).

(٤) سورة المائدة، من الآية ٧٣.

(٥) سورة التوبة، من الآية ٤٠.

(٦) معاني القرآن (٢٨٧،٢٨٦/١).

(٧) ينظر: التسهيل ١٢١، وشرحه (٤١٢/٢).

كنت الثاني منهما. وهو **الراجح**؛ لأنَّ العرب قد استعملت منه فعلًا بهذا المعنى، وقد نص ابن القطاع[١] على أنَّ ذلك من قول العرب.

١٣-عطف الظاهر على المضمر المرفوع المتصل

اختلف النحويون في جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في الاختيار إذا لم يُؤكَّد بضمير منفصل، أو يفصل بينه وبين العاطف بفاصل ما يقوم مقام توكيده، فذهب الكسائي ومن تبعه من الكوفيين[٢] إلى جوازه من غير قبح وإن كان قليلا، بينما ذهب البصريون[٣] إلى أنه يجوز على قبح في الكلام.

رأي الأخفش:

نسب أبو جعفر النحاس إلى الكسائي والأخفش جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيدٍ أو فاصلٍ في سعة الكلام دون قبحٍ، ناقلًا رأي الأخفش من كتابه "المسائل الكبير"، وذلك عند حديثه عن إعراب (وَالصَّابِئُونَ) في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ**﴾[٤]، فقد ذكر جواز كونه معطوفًا على الضمير المرفوع في (هادوا) عند الكسائي والأخفش[٥].

وبمطالعة "معاني" الأخفش نجده قد أجاز هذا الوجه، نقلًا عن بعضهم، وإن كان المعنى على خلافه فقال: "**وقال بعضهم: لما كان قَبْله فِعْل شُبِّه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله، وهو (الذين هادوا)؛ أَجْرَاه عليه فَرَفَعه به وإن كان ليس عليه في المعنى؛ ذلك أنه تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني، منها قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وقولهم: كَذَبَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ، يرفعون (الحج) بـ(كذب)، وإنما معناه: عليكم الحَجَّ نَصْبٌ بأمْرِهم، ... فقد يجوز أشباه هذا، والمعنى على خلافه**" [٦].

بيد أنه في موضع آخر يصرح بعدم جواز عطف الظاهر على الضمير المرفوع المتصل إذا لم يُفصل بينهما بفاصل، حيث يقول: "**وقال: ﴿فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ﴾**[٧]، **وقال بعضهم:**

---

(١) ينظر: الأفعال لابن القطاع (١/١٤٤).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/٣٢)، والإنصاف (٢/٣٨٨)، والارتشاف (٤/٢٠١٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٢/٣١،٣٧٨)، والمقتضب (٣/٢١٠)، والإنصاف (٢/٣٨٨).

(٤) سورة المائدة، من الآية ٦٩.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/٣٢).

(٦) معاني القرآن للأخفش (١/٢٨٥،٢٨٦).

(٧) سورة يونس، من الآية ٧١.

(وشُرَكاؤُكُمْ) [(١)]**، والنصب أحسن؛ لأنك لا تُجري الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع، إلا أنه قد حَسُنَ في هذا للفصل الذي بينهما، كما قال: ﴿أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا﴾[(٢)]، فحَسُنَ؛ لأنه فَصَل بينهما بقوله: (ترابا)**" [(٣)].

وبهذا يتبين أنَّ له قولين في المسألة، وافق الكوفيين في أحدهما، وهو المنقول عنه من كتابه "المسائل الكبير"، وما أجازه عن بعضهم في معانيه، وتابع البصريين في قوله الآخر، وهو ما صرح به في معانيه في الموضع الثاني. **والراجح** قول البصريين؛ لكثرة الشواهد القرآنية التي جاء العطف فيها على الضمير المتصل المرفوع بعد توكيده، أو وجود فاصل ما، أو اجتماعهما، كما أنَّ العرب لا تكاد تعطف من غير توكيد أو فصل[(٤)]، ولأنَّ المعنى لا يتسق مع العطف، كما صرح بذلك الأخفش.

١٤-العطف على الضمير المجرور

بسطت كتب النحو الحديث عن حكم العطف على الضمير المجرور، نحو: مررتُ بك وزيدٍ، وقد منع جمهور البصريين العطف إلا بإعادة الجار، فتقول: مررت بك وبزيدٍ، وأجاز الكوفيون ويونس ذلك العطف، ولم يشترطوا إعادة الخافض، بينما ذهب الجرمي والزيادي إلى أنه إن أُكد الضمير جاز، نحو: مررت بك أنت وزيدٍ، وإلا فلا يجوز.

رأي الأخفش:

حكى كثير من العلماء – كابن مالك وأبي حيان والمرادي والسمين وابن هشام وابن عقيل[(٥)]– موافقة الأخفش الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور في سعة الكلام دون إعادة الجار.

وبمطالعة "معاني القرآن" نجد الأخفش يخالف ما نُسب إليه، ويصرح بمنع العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، كما هو مذهب جمهور البصريين، حيث قال عند تفسيره قوله

---

(١) قرأها يعقوب بالرفع، ينظر: البحر المحيط (٨٨/٦)، والنشر في القراءات العشر (٢٨٦/٢).

(٢) سورة النمل، من الآية ٦٧.

(٣) معاني القرآن للأخفش (٣٧٦/١).

(٤) يُفهم ذلك من كلام الفراء في معاني القرآن (٩٥/٣).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٥/٣)، وشواهد التوضيح ١٠٧، والارتشاف (٢٠١٣/٤)، والبحر (٣٨٧/٢)، وتوضيح المقاصد (١٠٢٦/٢)، والدر المصون (٣٩٤/٢)، وأوضح المسالك (٣٥٣/٣)، والمساعد (٤٧٠/٢)، والهمع (٢٢١/٣)، وشرح الأشموني (٣٩٤/٢)، والخزانة (١٢٤/٥)،(٢٠٠/١٠).

تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[١]: "**قال الله تعالى: ﴿وَالأَرْحَامَ﴾ منصوبةٌ، أي: اتقوا الأَرْحام. وقال بعضهم: (والأَرْحامِ) جرٌّ. والأوَّلُ أحسن؛ لأنك لا تُجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور**"[٢]. وقال عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾[٣]: "**فالنصب وجه الكلام؛ لأنَّك لا تُجري الظاهر على المضمر**"[٤].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في المسألة، **أحدهما:** جواز العطف على الضمير المجرور في سعة الكلام دون إعادة الجار، موافقًا الكوفيين، **والثاني:** المنع إلا بإعادة الجار، موافقًا جمهور البصريين. **والراجح** الجواز؛ وذلك لكثرة ما ورد من شواهد نثرية وشعرية تعضد هذا القول، من ذلك على سبيل المثال: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[٥] بجر (الأرحامِ) في قراءة حمزة. وقوله صلى الله عليه وسلم: "إنما مثلكم واليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمالًا.."[٦]. وكذلك لصحة القياس؛ فكما جاز أن يُبدل من الضمير المجرور ويؤكَّد من غير إعادة الجار، فكذلك يُعطف عليه.

١٥-إعراب (أيّ) وما بعدها في أسلوب النداء

مذهب سيبويه وجمهور النحاة[٧] في إعراب (أيّ) في نحو: (يا أيُّها الرجلُ) أنها منادى مُبهمٌ مبني على الضم، و(ها): تنبيه، و(الرجلُ): نعت، والغرض نداءُ الرجل، وإنما جعلوها وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام؛ لأنهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء والألف واللام، فصار (أيّ)، و(ها)، وصفته، بمنزلة اسم واحد؛ ولذلك كانت صفة لازمة.

---

(١) سورة النساء، من الآية ١.

(٢) معاني القرآن (٢٤٣/١).

(٣) سورة العنكبوت، من الآية ٣٣.

(٤) معاني القرآن (٩٠/١).

(٥) قرأ حمزة بخفض (الأرحامِ)، والباقون بنصبها. ينظر: السبعة ٢٢٦، والتيسير للداني ٩٣.

(٦) أخرجه البخاري (٩٠/٣، رقم ٢٢٦٩).

(٧) ينظر: الكتاب (١٠٦/٢، ١٨٨، ١٨٩)، والمقتضب (٢١٦/٤، ٢٦٦)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٩٨/١)، والأصول (٣٣٧/١)، والإيضاح العضدي ٢٤٧، وأمالي ابن الشجري (٤٤/٣).

رأي الأخفش:

نسب كثير من النحويين[١] إلى الأخفش القول بأنَّ (أيًّا) من قولك: (يا أيُّها الرجلُ) موصولة، والمرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة لـ(أي)، والتقدير: يا أيها هو الرجل، كأنه: يا الذي هو الرجل، ولا يتكلم به.

وبمطالعة معاني القرآن نرى أنَّ الأخفش قد تحدث عنها حديثًا يُفهم منه موافقته رأي جمهور النحاة في أنها اسم، وما بعدها صفة لا صلة، فقد أتى بها شاهدًا عند حديثه عن (ما) التعجبية، فقال: "**فإن قيلَ: كيفَ تكونُ (ما) اسمًا وحدها، وهي لا يُتكلم بها وحدها؟ قلتُ: هي بمنزلة (يا أيُّها الرجلُ)؛ لأنَّ (أيا) ههنا اسم، ولا يُتكلم به وحده حتى يوصف، فصار (ما) مثل الموصوف ههنا**"[٢].

كما أنَّ بعض العلماء الذين حكوَا عنه موصولية (أي) قد ذكروا أنَّ هذا أحد قوليه، فيفهم منه أنَّ قوله الآخر موافقةُ الجمهور. بل نص السلسيلي على ذلك فقال: "وهو في القول الآخر موافق للجمهور في كونها وُصلة لنداء ما فيه الألف واللام"[٣].

وعلى هذا فللأخفش في إعراب (أيّ) في نحو: (يا أيُّها الرجلُ) قولان، **أحدهما:** أنها منادى مبني على الضم، والهاء للتنبيه، والاسم المرفوع بعدها صفة، وهو المفهوم من كلامه في "المعاني"، **والقول الثاني:** أنها موصولة، والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة لها، وهو المنقول عنه في كتب النحو. **والراجح** أنها منادى مبني على الضم، والاسم المرفوع بعدها صفة؛ إذ لو كانت موصولة لوجب أن يكون في الصلة ضمير يرجع إليها، وليس في (الرجل) في قولك: يا أيها الرجلُ، ضمير لـ(أي).

١٦-ما سُمِّي به من الجمع الذي على وزن (مَفاعِل) أو (مَفاعِيل)

من الأمور التي تمنع من الصرف الجمعُ المتناهي، نحو: مساجد، ومصابيح، بزنة (مفاعِل) و(مَفاعِيل). وقد ذهب سيبويه وجمهور النحويين[٤] إلى منع صرفه معرفة كان أو نكرة.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٩٩/١)، وإعراب القرآن للنحاس (١٩٧/١)، والإغفال (١٦/٢)، والمجالس لأبي عبد الله الخطيب ١٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٠/١)، وشرح الرضي على الكافية (٣٧٦/١)،وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٨/٣،٤٠٠)، والارتشاف (٢١٩٦/٤).

(٢) معاني القرآن (٣٩/١).

(٣) شفاء العليل (٨٠٩/٢)

(٤) ينظر: الكتاب (٢٢٧/٣)، والمقتضب (٣٢٧/٣)، والأصول (٩٨/٢)، واللمع ١٥٨، والمقاصد الشافية (٥٨٤/٥).

رأي الأخفش:

نسب الشريف عمر الكوفي وابن مالك في "شرح الكافية الشافية" إلى الأخفش القول بأنَّ هذا الجمع إذا نُكِّر بعد التسمية فإنه ينصرف[١]، وعلة صرفه عنده ذهاب التعريف، وزوال الجمعية عنه بالتسمية.

وبمطالعة "معاني القرآن" نجد الأخفش يصرح بأنَّ هذا الجمع لا ينصرف في المعرفة ولا النكرة موافقًا رأي سيبويه وجمهور النحويين، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿**فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ**﴾[٢]: "**لا تنصرفُ، وكذلك كلُّ جمعٍ ثالثُ حروفه ألفٌ وبعد الألف حرفٌ ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعدًا؛ فهو لا ينصرف في المعرفة ولا النكرة، نحو: ﴿مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ﴾[٣] و﴿مَسَاجِد﴾[٤] وأشباه ذلك، إلا أنْ يكون في آخره الهاء، فان كانت في آخره الهاء انصرف في النكرة نحو "طيالِسَة" و"صياقِلَة". وإنما منع العرب من صرف هذا الجمع أنه مثالٌ لا يكون للواحد ولا يكون إلا للجمع، والجمعُ أثقلُ من الواحد. فلما كان هذا المثال لا يكون إلا للأثقل لم يُصرف. وأما الذي في آخره الهاءُ فانصرف؛ لأنها منفصلة كأنها اسم على حيالها. والانصراف إنما يقع في آخر الاسم فوقع على الهاء؛ فلذلك انصرف، فشبه بـ(حَضْرَموت)، و(حَضْرَمَوْت) مصروف في النكرة**"[٥].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في المسألة، بدليل أنَّ ابن مالك في "التسهيل"، وابن عقيل والسلسيلي[٦] ذكروا أنَّ الصرف أحد قوليه، ونصَّ أبو حيان والمرادي والشيخ خالد[٧] على أنَّ للأخفش قولين في الجمع المتناهي إذا نُكر بعد التسمية: المنع والصرف.

والراجح منع صرف هذا الجمع في المعرفة والنكرة؛ لأنَّ التعريف طرأ عليه، وصيغته التي هي علته المانعته من الصرف موجودة فيه بحالها، ولأنهم منعوا (سراويل) من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح.

---

(١) ينظر: البيان في شرح اللمع ٥٢٧، وشرح الكافية الشافية (١٥٠٠/٣).

(٢) سورة التوبة، من الآية ٢٥.

(٣) سورة سبأ، من الآية ١٣.

(٤) سورة الحج، من الآية ٤٠.

(٥) معاني القرآن (٣٥٥/١،٣٥٦). وكذلك عزا إليه هذا القول ابنُ السراج وأبو علي الفارسي، ينظر: الأصول (٨٨/٢)، والإيضاح العضدي ٣١٢،٣١٣.

(٦) ينظر: تسهيل الفوائد ٢٢١، والمساعد (٢٩/٣)، وشفاء العليل (٩٠٤/٢).

(٧) ينظر: الارتشاف (٨٨٨/٢)، وتوضيح المقاصد (١٢٠٣/٣)، والتصريح (٣٢٢/٢).

١٧-النصب بـ(أنْ) الزائدة

لا تعمل (أنْ) الزائدة شيئًا عند الجمهور(١)؛ لأنها لا تختص، وفائدة زيادتها التوكيد.

رأي الأخفش:

حكى كثير من العلماء(٢) عن الأخفش أنه يرى عمل (أنْ) الزائدة، وأنها تنصب المضارع، حملًا على (أنْ) المصدرية؛ كما تجر (مِنْ) والباء الزائدتان الاسم، نحو: ما جاءني مِن أحدٍ، وليس زيدٌ بقائمٍ.

وبالرجوع إلى "معاني القرآن" نجد الأخفش يصرح بإعمال (أنْ) وهي زائدة، كما حُكي عنه، حيث يقول في قوله تعالى: ﴿**وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللّهِ**﴾(٣): "**فـ(أنْ) ها هنا زائدة، كما زيدت بعد (فلما)، و(لَما)، و(لَوْ)، فهي تُزاد في هذا المعنى كثيرا. ومعناه: (وَمالنَا لا نُقَاتِلُ)، فأعملَ (أَنْ) وهي زائدة، كما قال: (ما أَتاني منْ أَحَدٍ)، فأعمل (مِنْ) وهي زائدة**"(٤).

بيد أنه في موضع آخر عند قوله تعالى: ﴿**وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُواْ**﴾(٥)، نجده يقول بعدم زيادة (أنْ) فيها، ويحملها على معنى: وما لكم في ألا تأكلوا، وكذلك يرجع عن القول بزيادة (أنْ) في آية البقرة السابقة؛ محتجًّا بأنها لو كانت زائدة لارتفع لفعل، حيث يقول: "**وقال: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ﴾، يقول – والله أعلم –: (وأَيُّ شَيْءٍ لَكُمْ في أَلَّا تَأْكُلُوا؟)، وكذلك ﴿وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللّه﴾ ، يقول: (أيُّ شَيْءٍ لَنا في تَركِ القِتال؟). ولو كانت (أَنْ) زائدة لارتفع الفعل، ولو كانت في معنى: (وما لَنا وَكَذا؟) لكانت: (وَمالَنا وَأَلَّا نُقَاتِلَ؟)**"(٦). فقد حمل الأخفش (أنْ) في الآيتين على أنها مصدرية، وهي بصلتها في تأويل مصدر منصوب على إسقاط الخافض، وهذا هو ما عليه جمهور المعربين في تخريج هاتين الآيتين.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٣٢٧/١)، وإعراب القرآن للنحاس (٣٢٥/١)، والتبيان (٢٢٧/٤)، وتمهيد القواعد (٤١٣٠/٨)، والهمع (٣٦٢/٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣٢٧/١). وينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣٢٥/١)، والتبيان (٢٢٧/٤)، وشرح الكافية الشافية (١٥٢٨/٣،١٥٢٩)، والجنى الداني ٢٢٢، والدر المصون (٥١٧/٢)، والمغني (٢١١/١).

(٣) سورة البقرة، من الآية ٢٤٦.

(٤) معاني القرآن (١٩٤/١).

(٥) سورة الأنعام، من الآية ١١٩.

(٦) معاني القرآن (٣١٢/١).

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في المسألة، أحدهما: ما تفرد به، وهو أنَّ (أنْ) تعمل النصب وهي زائدة، وهو المشهور عنه، والثاني: أنها لا تعمل، وهو مذهب الجمهور. وقد أشار إلى ذلك أبو علي الفارسي، واصفًا قول الأخفش الثاني بأنه أوضح القولين(١).

والراجح ما عليه الجمهور؛ لأنَّ (أنْ) الزائدة غير مختصة، فلم يجز أن تعمل؛ إذ إنَّ من شرط العمل الاختصاص.

١٨-تثنية المقصور الثلاثي إذا كانت ألفه أصلية أو مجهولة

مذهب سيبويه(٢) في ألف المقصور الثلاثي إذا كانت أصلية أو مجهولة الأصل، أنه يعتبر حالهما بالإمالة، فإن أُميلا ثنيا بالياء، نحو: بَلَى ومَتَى-مسمى بهما-، فتقول: بَلَيان ومَتَيان، وإن لم يمالا فبالواو، نحو: عَلَى، وإذَا -مسمى بهما-، تقول: عَلَوان وإذَوَان.

رأي الأخفش:

نُسب إليه موافقة سيبويه في اعتبار حالهما بالإمالة، قال أبو حيان: "وقيل: إن أميلت قلبت ياء، نحو: متى وبلى، وإلا فواوًا، نحو: إلى وعلى، وهو مذهب سيبويه، وأحد قولي الأخفش"(٣).

كما عُزي إليه قول آخر(٤)، وهو أنَّ ألفهما إن أميلت أو قلبت ياء في موضع ما تثنيت بالياء، وإلا فبالواو، فعلى هذا يثنى: عَلى وإلى ولدى بالياء؛ لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير، وتقول في (علي): عليان؛ لقولهم: عليه.

وبمطالعة "معاني القرآن" نجد الأخفش يعتبر حال المقصور بالإمالة فقط كما في القول الأول المنسوب إليه، حيث قال: "**فـ(الشَّفا) مقصور مثل (القَفا)، وتثنيته بالواو، تقول: (شَفَوانِ)؛ لأنه لا يكون فيه الإمالة، فلما لم تجئ فيه الإمالة عرفتَ أَنَّهُ من الواو**"(٥).

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في ألف المقصور الأصلية والمجهولة الأصل، **أحدهما:** أنها تقلب ياء إن أميلت فقط، وواوًا إن لم تمل، **والثاني:** أنها تقلب ياء إن أميلت أو انقلبت ياء في حال من الأحوال، وإلا فواوًا. **والراجح** اعتبار حالهما بالإمالة؛ لأنَّ الإمالة إنما تحصل بنحو الألف إلى الياء، فترد إليها في التثنية، وعدم الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء(٦).

---

(١) ينظر: الإغفال (٢/٩٨،٩٩).

(٢) ينظر: الكتاب (٣/٣٨٨)، وشرح السيرافي (٤/١٣٨).

(٣) الارتشاف (٢/٥٦٥). وينظر: التذييل والتكميل (٢/٢١)، وتوضيح المقاصد (٣/١٣٦٦).

(٤) ينظر: مصادر الحاشية السالفة، والهمع (١/١٦٣)

(٥) معاني القرآن (١/٢٢٨).

(٦) ينظر: التصريح (٢/٥٠٨).

المبحث الثاني: ما له فيه أكثر من قول وليس في "المعاني".

يضم هذا المبحث المسائل التي نُسب للأخفش فيها قولان أو أكثر، وليس في "معانيه" ما ينص على مذهبه في المسألة، سواء نُقل عنه من بعض كتبه المفقودة –كـ"الأوسط"، و"المسائل"– أو صرَّح في غير "المعاني" ما يُخالف ما نُسب إليه، أم لا. وهي كما يلي:

١- إعراب الأسماء الستة

تعددت أقوال النحويين وتباينت مذاهبهم في إعراب الأسماء الستة، فقيل: إنَّ الألف والواو والياء أحرف إعراب، وحركات الإعراب مقدرة فيها، وقيل: إنَّ الألف والواو والياء إعراب بمنزلة الحركات، وقيل غير ذلك(١).

رأي الأخفش:

عزا كثير من النحويين –منهم المبرد والفارسي والعكبري وأبو حيان والمرادي(٢)– إلى الأخفش القول بأنَّ الألف والواو والياء دلائل إعراب، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الفعل، وليس في الأسماء حرف إعراب، وهو الرأي المشهور عنه.

والعلماء في تفسير معنى (دلائل إعراب) على قولين(٣): أحدهما: أن المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها. ونُسب إلى الزجاج والسيرافي.

والآخر: معناه أنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب. ونُسب إلى ابن السراج وابن كيسان.

وقد جعل أبو البركات الأنباري هذا الرأي أحد قولي الأخفش، ثم نسب إليه قولًا آخر بأنَّ هذه الأحرف: الواو والألف والياء، هي حروف الإعراب، وكذا عزاه إليه ابن يعيش(٤). **وبهذا يتبين** أنَّ للأخفش في هذه المسألة قولين، **أحدهما:** أنَّ حروف المد في الأسماء الستة زوائد دوال على الإعراب كالحركات، **والآخر:** أنها حروف الإعراب.

---

(١) ينظر: اللمع ١٨، والإنصاف (١٧/١)، واللباب (٩٠/١-٩٤)، وشرح ابن يعيش (٥٢/١)، والتذييل والتكميل (١٧٦/١-١٧٩)، والهمع (١٣٦/١-١٣٨).

(٢) ينظر: المقتضب (١٥٤/٢)، والبصريات (٨٩٦/٢)، واللباب (٩١/١)، والتذييل والتكميل (١٧٨/١)، وشرح التسهيل للمرادي ٩٦.

(٣) ينظر:الارتشاف (٨٣٦/٢-٨٣٩)، وشرح التسهيل للمرادي ٩٦، والهمع (١٣٦/١-١٣٨).

(٤) ينظر الإنصاف (١٧/١)، وشرح ابن يعيش (٥٢/١).

والراجح أنها حروف الإعراب؛ وذلك لسهولة هذا القول، وبعده عن التكلف، كما أنَّ القول بأن هذه الحروف أدلة على الإعراب يؤدي إلى عدم النظير؛ إذ يلزم منه أن يكون في الأسماء المتمكنة ما هو على حرف واحد، وهو: (فوك وذو مال).

٢- موقع ما يتصل بـ(إيَّا) من الإعراب

اختلف النحويون في اللواحق التي تلحق (إيا) من الكاف والهاء والياء، في قولك: إياك، وإياه، وإياي، فذهب الخليل إلى أنَّ المتصل به ضمائر، أضيف إليها الضمير الذي هو (إيَّا)، بينما ذهب سيبويه إلى أنها حروف تبين أحوال الضمير[١].

رأي الأخفش:

نسب الفارسي وابن الوراق وابن جني والصيمري والزمخشري وكثير من النحويين[٢] إلى الأخفش أنَّ ما اتصل بـ(إيَّا) من الكاف والهاء والياء حروف، لا موضع لها من الإعراب، وأنها متعلقة بـ(إيا) ، كما تتعلق (التاء) من (أنت) بـ(أن).

بينما عزا إليه ابن مالك والرضي[٣] متابعة الخليل في أنَّ ما اتصل بـ(إيَّا) ضمائر، أضيف (إيَّا) إليها. والقولان منسوبان إلى الأخفش عند أبي حيان والمرادي وابن عقيل[٤].

وبمطالعة معاني القرآن نجده لا يقطع بمذهبه في المسألة، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[٥]: "**وأما قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ولم يقل: (أنت نعبد)؛ لأنَّ هذا موضع نصب. وإذا لم يُقْدر في موضع النصب على الكاف أو الهاء وما أشبه ذلك من الإضمار الذي يكون للنصب؛ جُعل (إيَّاك)، أو (إيَّاهُ)، أو نحو ذلك مما يكون في موضع نصب... وإنما صارت ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ في موضع نصب من أجل (نَعْبُدُ)، وكذلك: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ أيضًا. وإذا كان موضعُ رفعٍ جَعلت فيه (أنت)، و(أنتما)، و(أنتم)، و(هو)، و(هي)، وأشباهَ ذلك**"[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب (٢٧٩/١)،(٣٥٥/٢)، والإنصاف (٥٧٠/٢)، والارتشاف (٩٣٠/٢).

(٢) ينظر: الإغفال (٧٦/١)، وعلل النحو ٤١٦، والخصائص (١٩١/٢)، والتبصرة والتذكرة (٥٠٣/١)، والكشاف (١٣/١)، وشرح ابن يعيش (٩٨/٣) والهمع (٢٤٣/١).

(٣) ينظر شرح التسهيل (١٤٥/١)، وشرح الرضي على الكافية (٤٢٥/٢).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٢٠٥/٢)، والارتشاف (٩٣٠/٢)، والجنى الداني ٥٣٦، والمساعد (١٠٢/١).

(٥) الآية ٥، من سورة الفاتحة.

(٦) معاني القرآن (١٥،١٦/١).

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في اللواحق المتصلة بـ(إيَّا)، **أحدهما** –وهو المشهور عنه–: أنها حروف لا موضع لها من الإعراب، **والثاني:** أنها ضمائر في موضع جر بإضافة (إيا) إليها. **والراجح** كون (إيا) وما اتصل به هو الضمير بكماله، وهو قول لبعض الكوفيين[١]؛ تيسيرًا للقواعد، وبُعدًا عن التعقيد؛ إذ الأصل أنَّ هذه اللواحق من بنية ضمير النصب المنفصل في العربية، وهكذا نُطق بها.

٣- إعمال (إنَّ) وأخواتها إذا اتصلت بها (ما)

إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بهذه الحروف، فللنحويين عدة أقوال في ذلك، منها: أنها تكفها عن العمل، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، إلا (ليت)، فيجوز فيها الإعمال والإلغاء، ومنها: أنه يجوز فيها كلها أن تكون (ما) معها كافة، فلا تعمل، وزائدة فتعمل.

رأي الأخفش:

تباينت الأقوال المنسوبة إلى الأخفش في هذه المسألة، فقد نسب ابن بَرهان –وتبعه ابن مالك والمرادي وابن عقيل وغيرهم– إليه جواز الإعمال مع (إنَّ) إذا اتصلت بها (ما)[٢].

بينما نسب إليه ابن بَري وابن عصفور وغيرهما[٣] أنَّ الإعمال لا يجوز إلا مع (ليتَ) وحدها، كما هو مذهب سيبويه[٤].

وعزا ابن الدهان وأبو حيان[٥] إليه أيضًا جواز الإعمال في (إنَّ)، و(أنَّ)، و(كأنَّ)، وقصر الرضي[٦] جواز الإعمال في (إنَّ)، و(أنَّ) على الأخفش. كما عُزي إليه أيضًا جواز الإعمال في (ليتَ)، و(لعلَّ)، و(كأنَّ) خاصة، ويتعين الإلغاء في (إنَّ)، و(أنَّ)، و(لكنَّ)[٧].

ونتبين مما سبق أنَّ الأخفش قد نُسب إليه جواز الإعمال والإلغاء في (إنَّ) وأخواتها، عدا (لكنَّ)، فتارة ينسب إليه الجواز في (إنَّ) وحدها، أو معها (أنَّ) و(كأنَّ)، وتارة أخرى في (ليت) وحدها، أو معها (لعلَّ)، و(كأنَّ). وللأخفش في جواز إعمال (إنما)، و(ليتما) سماع عن العرب، فقد يكون قاس باقي الحروف عليهما. **والراجح** جواز الإعمال والإلغاء في (إنَّ)، و(ليتَ) وحدهما؛ لورود السماع به.

---

(١) ينظر: الإنصاف (٥٧٠/٢).

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (٧٥/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٨/٢)، وشرح الكافية الشافية (٤٨٠/١)، والجنى الداني ٣٩٥، وشرح ابن عقيل (٣٧٥،٣٧٤/١)، والمساعد (٣٢٩/١)، والمقاصد الشافية (٣٦١/٢)، والتصريح (٣١٨/١).

(٣) ينظر: شرح شواهد الإيضاح ١١٧، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٣٣،٤٣٤/١)، والتذييل والتكميل (١٤٧،١٤٦/٥)، ومنهج السالك (٢٨٥/١).

(٤) ينظر: الكتاب (١٣٨،١٣٧/١).

(٥) ينظر: الغرة لابن الدهان (٩١/١)، والارتشاف (١٢٨٦/٣)، والتذييل والتكميل (١٤٦/٥).

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٣٨/٤).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل (١٤٧/٥)، والهمع (٥٢١،٥٢٠/١).

٤- نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده

اختلف النحويون في جواز نيابة المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، فمنعه جمهور البصريين[١]، وأجازه الكوفيون[٢]، فيجوز عندهم نحو: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدًا، وضُرِبَ اليومان زيدًا، وضُرب زيدًا في الدار.

رأي الأخفش:

عزا ابن مالك وابنه بدر الدين وغيرهما[٣] إلى الأخفش جواز نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به مطلقًا، سواء تقدم النائب على المفعول نحو: ضُرب ضربٌ شديدٌ زيدًا، أو لم يتقدم نحو: ضُرب زيدًا ضربٌ شديدٌ.

كما نُسب إليه أيضًا جواز نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به، لكن بشرط تقدم النائب على المفعول به، فإن تأخر لم يجز، وقد حُكي عنه قوله في كتابه "المسائل": "ضُرِب الضربُ الشديدُ زيدًا، وضُرب اليومان زيدًا، وضُرب مكانك زيدا، ووضُع موضعُك المتاعَ"[٤]، فتمثيله هذه المثل يدلُّ على اشتراطه تقدم النائب عن المفعول.

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في المسألة، **أحدهما:** الجواز مطلقًا، **والآخر:** الجواز بشرط تقدم النائب على المفعول به.

والراجح جواز نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول؛ وذلك لورود السماع به في القرآن[٥]، والشعر[٦].

٥- تقدم الحال على عاملها الظرفي

---

(١) ينظر: المقتضب (٥١/٤)، والأصول (٢٠٢/١)، والتذييل والتكميل (٢٤٢/٦)، والهمع (٥٨٥/١).

(٢) معاني القرآن للفراء (٢١٠/٢)، واللباب (١٥٩/١)، وشرح الكافية الشافية (٦٠٩/٢).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية (٦٠٩/٢)، وشرح التسهيل (١٢٨/٢)، وشرح ابن الناظم على الألفية ١٧٠، وتوضيح المقاصد (٦٠٧/٢)، والمقاصد الشافية (٤٢/٣).

(٤) ينظر: الخصائص (٣٩٧/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٢٠/١)، والارتشاف (١٣٣٩/٣)، وتوضيح المقاصد (٦٠٧/٢)، والمساعد (٣٩٩/١)، والمقاصد الشافية (٤٢/٣).

(٥) ومنه قراءة شيبة وأبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية ١٤]؛ فأسند (ليُجزى) إلى الجار والمجرور، ونصب (قومًا)، وهو مفعول به. ينظر: شواذ القراءات للكرماني ٤٣٣، والبحر (٤١٧/٩).

(٦) ومنه قول جرير يهجو الفرزدق:

وَلَــوْ وَلَــدَتْ قُفَيــرَةُ جَــرْوَ كَلْــبٍ لَسُــــبَّ بِــــذَلِكَ الْجَــــرْوِ الكِلابــــا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ونصب الكلاب، وهو مفعول به.

منع سيبويه وجمهور البصريين[١] تقدم الحال على عاملها إذا كان ظرفا أو جارًّا ومجرورًا، سواء تقدم المبتدأ، أو تأخر.

رأي الأخفش:

اختلف النقل عن الأخفش، فقد نسب ابن السراج والفارسي إليه موافقته جمهور البصريين في المنع[٢]. بينما عزا إليه ابن جني، والعكبري، وابن مالك، وغيرهم[٣]، القول بالجواز لكن بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو: زيدٌ مقيمًا عندك، فإن تأخر المبتدأ فإنه يوافق سيبويه في المنع، فلا يجوز: جالسًا زيدٌ عندك، ولا: جالسًا عندك زيدٌ.

ونص أبو حيان والمرادي وابن عقيل على أنَّ هذا أحد قولي الأخفش، يقول أبو حيان: "وأجازه الفراء، والأخفش في أحد قوليه"[٤]، وقال في موضع آخر: "فإن تقدَّم على العامل وتأخر عن ذي الحال، نحو: زيدٌ قائمًا في الدار، فأجاز الفراء والأخفش في بعض كتبه، ومنعه في بعض"[٥].

كما نسب أبو حيان – وتبعه المرادي وابن عقيل– إليه قولًا ثالثًا بجواز تقدم الحال على عاملها الظرفي مطلقا[٦].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش في تقديم الحال على عاملها الظرفي ثلاثة أقوال: **أحدها:** المنع مطلقًا، و**الثاني:** الجواز بشرط تقدم المبتدأ على الحال، و**الثالث:** الجواز مطلقا.

والراجح المنع؛ لأنَّ الظرف عامل ضعيف، وهو خلَفٌ عن الفعل في العمل، فلا يجري مجراه.

٦- التعجب من الرباعي الذي على وزن (أفْعَل)

تباينت كلمة النحويين في التعجب من الفعل المزيد الذي على وزن (أفْعَل)، فمنعه بعضهم كابن السراج والفارسي[٧]، وأجازه آخرون كسيبويه[٨]،

---

(١) ينظر: الكتاب (١٢٤/٢)، والمقتضب (٣٠٠،١٧٠/٤)، والأصول (٢١٩،٢١٨/١)، والارتشاف (١٥٩٠/٣)، وتوضيح المقاصد (٧١١/٢).

(٢) ينظر: الأصول (٢٢٠/١)، والمسائل العسكرية ٦٥.

(٣) ينظر: المحتسب (٢٣٣/١)، والتبيان (٥٤٢/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٤٦/٢)، وأوضح المسالك (٢٧٦/٢)، وشرح الأشموني (٢٣/٢).

(٤) الارتشاف (١٥٩٠/٣). وينظر: توضيح المقاصد (٧١١/٢)، والمساعد (٣٢/٢).

(٥) منهج السالك (٣٢٩/٢).

(٦) ينظر: الارتشاف (١٥٩٠،١٥٨٩/٣)، وتوضيح المقاصد (٧١١/٢)، والمساعد (٣٣/٢).

(٧) ينظر: الأصول (١٠٠،٩٩/١)، والإيضاح العضدي ١٣٢، والتبصرة والتذكرة (٢٦٦/١).

(٨) ينظر: الكتاب (٧٣/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤٦/٣).

وقصر ابن عصفور[١] الجواز فيما إذا كانت همزة (أَفْعَل) لغير التعدية كـ(أغفى).

رأي الأخفش:

نسب أبو جعفر النحاس وابن خروف وأبو حيان وغيرهم[٢] إلى الأخفش القول بمنع التعجب من (أَفْعَل) مطلقًا. وذكر الشاطبي[٣] أن التعجُّب من (أَفْعَلَ) عند الأخفش قليلٌ شاذ.

بينما عزا ابن يعيش والرضي وأبو حيان والمرادي وابن عقيل إليه قولًا آخر بجواز التعجب مطلقًا، وذهب بعضهم إلى أنه أجازه على استكراه[٤].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش في التعجب من (أَفْعَل) قولين: **أحدهما**: المنع مطلقًا، **والآخر**: الجواز مطلقًا، وقيل: على استكراه. **والراجح** الجواز؛ لكثرة السماع، ومنه قولهم: (ما أعطاه للدراهم)، و(ما أولاه للمعروف)، و(ما آتاه للمعروف)، ولأنَّ علة منع التعجب مما زاد على الثلاثة هو الإخلال، أي: تغير الفعل، وفي (أَفْعَل) لا تتغير معه صورة الفعل.

٧- الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف أو مجرور

منع النحويون الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف أو المجرور إن كانا غير متعلقين بهما؛ للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبي، فلا يجوز: لقيته فما أحسنَ أمسِ زيدًا، على أن يتعلق (أمسِ) بـ(لقيت). أما إن كانا متعلقين بفعل التعجب، نحو: ما أعزَّ زيدًا عليَّ، وما أشجعَ عمرًا يوم القتال، فقد أجازه بعضهم، كالفارسي والشلوبين وابن مالك[٥]، ومنعه آخرون، كالمبرد وابن السراج[٦].

رأي الأخفش:

نسب كثير من النحويين[٧] إلى الأخفش منع الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف أو المجرور، وهو المذهب المشهور عنه.

---

(١) ينظر: المقرب (٧٣/١).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٣٥/٢)، وشرح الجمل لابن خروف (٥٧٥/٢)، والارتشاف (٢٠٧٨/٤)، والتصريح (٦٨/٢).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٤٦٦/٤).

(٤) ينظر: منهج السالك (٢٠/٤)، والتذييل والتكميل (٢٣٩/١٠)، وشرح ابن يعيش (١٤٤/٧)، وشرح الرضي على الكافية (٢٣٠/٤)، وتوضيح المقاصد (٨٩٤/٢)، والمساعد (١٦٤/٢).

(٥) ينظر: البغداديات ٢٥٦، وشرح المقدمة الجزولية الكبير (٨٩٢/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤٠/٣).

(٦) ينظر: المقتضب (١٧٨/٤)، والأصول (١٠٧/١، ١٠٨).

(٧) ينظر: شرح السيرافي (٣٥٧/١)، وشرح ابن يعيش (١٤٩/٧)، وشرح الكافية الشافية (١٠٩٨/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٣٢/٤)، وشرح التسهيل للمرادي ٦٤٧، والمساعد (١٥٧/٢)، والمقاصد الشافية (٥٠٣/٤).

ونصَّ أبو حيان على أنَّ المنع أحد قوليه، ثم نقل كلامه من كتابه "الأوسط"، فقال: "وقال الأخفش في (الأوسط): لو قلتَ: ما أحسنَ زيدًا ومعه رجلا! تريد: ورجلًا معه، لم يجز؛ لأنك إذا عطفت (رجلًا) على (زيد) فكأنك قلت: ما أحسن معه رجلاً! وذلك لا يجوز؛ لأنك لا تفصل بين فعل التعجب والاسم بشيء، لا تقول: ما أحسن في الدار زيدا! ولا: ما أقبح عندك زيدا! تريد: ما أحسن زيدا في الدار! وما أقبح زيدًا عندك! لأنَّ (أحسن) فعل ضعيف لا يتصرف"(١). وذكروا أنَّ من حجة الأخفش في المنع، جريان فعل التعجب مجرى المثل، ولذلك لزم فاعله الإضمار، بخلاف (نعم)، و(بئس).

كما نسب أبو حيان إلى الأخفش قولًا آخر بجواز الفصل، فقد نقل عن ابن خالويه أن الأخفش أجاز أن تحجز بالظرف، فتقول: ما أحسنَ في الدارِ زيدًا(٢).

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في المسألة، **أحدهما:** المنع، وهو المشهور عنه، **والآخر:** الجواز. **والراجح** جواز الفصل؛ للسماع، من ذلك قول العباس بن مرداس الصحابي –رضي الله عنه–:

وقال نبيُّ المسلمين تقَدَّمُوا وأحْبِبْ إلينا أنْ تكون المُقَدَّما (٣)

فقد فصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالجار والمجرور (إلينا).

وقياسًا على (بئس)، فهو أضعف من فعل التعجب، وقد فُصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿**بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا**﴾(٤)، فأن يقع مثل ذلك بين فعل التعجب ومعموله أولى(٥).

٨- تأكيد ما لا يصح في موضعه واحد

أجاز بعض النحويين توكيد ما لا يصلح في موضعه واحد، نحو: اختصمَ الرجلانِ كلاهما، ورأيتُ إحدى المرأتين كلتيهما، ونُسب إلى الجمهور(٦)، ومنعه آخرون، كالفارسي وابن عصفور(٧)؛ لعدم الفائدة؛ إذ لا يجوز أن يراد بالرجلين أحدهما فيدفع هذا الاحتمال.

رأي الأخفش:

حكى المبرد وابن مالك –وتبعهما السلسيلي والشيخ خالد والصبان– عن الأخفش منع

(١) منهج السالك (٣٦/٤)، والتذييل والتكميل (٢١٢،٢١١/١٠).
(٢) المصدران السابقان.
(٣) البيت من الطويل، في: ديوانه ١٤٢، والمقاصد النحوية (١٤٨٠/٣).
(٤) سورة الكهف، من الآية ٥٠.
(٥) ينظر: البغداديات ٢٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك (٤٢،٤١/٣).
(٦) ينظر: المقتضب (٢٤٣/٣)، والارتشاف (١٩٤٨/٤)، وشرح التسهيل للمرادي ٧٧٨.
(٧) ينظر: الشيرازيات (٤٦٧/٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٧٠/١).

تأكيد ما لا يصح في موضعه واحد[١]. بينما عزا إليه ابن عصفور والرضي[٢] جواز التأكيد، وجعله بمنزلة التأكيد بعد التأكيد. وقد ذكر هذين القولين للأخفش: أبو حيان والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش[٣].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين، **أحدهما:** المنع، **والآخر:** الجواز. **والراجح** المنع؛ لعدم الفائدة، ولأنه لم يُسمع نحو ذلك من العرب قط.

٩- توكيدُ العائد المحذوف على الموصول والنَّسَقُ عليه

اختلف النحويون في توكيد العائد على الموصول غير الألف واللام، أو النسق عليه بعد حذفه، نحو: جاءني الذي أكرمتُ نفسَه، أي: أكرمتُه نفسه، وجاءني الذي أكرمتُ وزيدًا، أي: أكرمتُه وزيدًا، فأجازه الكسائي، ومنعه ابن السراج والفارسي وغيرهما[٤].

رأي الأخفش:

عزا أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والشاطبي وغيرهم إلى الأخفش القول بجواز توكيد هذا العائد المحذوف والنسق عليه[٥].

وحجة من أجاز: أنَّ المحذوف قد عُلم، واطرد به الباب؛ فجاز فيه القياس؛ لأجل الاطراد.

بينما نجد ابن جني وابن هشام ينسبان إليه منع توكيد هذا العائد المحذوف، يقول ابن جني: "**ومثلُ امتناعهم من نقض الغرض، امتناعُ أبي الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو: الذي ضربتُ زيدٌ، ألا ترى أنه منع أن تقول: الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ، على أنَّ (نفسه) توكيد للهاء المحذوفة من الصلة**"[٦]. وقد بين -في موضع آخر[٧]- علة الأخفش في المنع بأنَّ ذلك نقض، من حيث كان التوكيد إسهابًا، والحذف إيجازًا، وذلك أمر ظاهر التدافع.

---

(١) ينظر: المقتضب (٢٤٣،٢٤٢/٣)، وشرح عمدة الحافظ (٥٦٦/٢)، وشفاء العليل (٧٣٦/٢)، وموصل النبيل (١٠١٦/٣)، وحاشية الصبان (١١٠/٣).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٧٠/١)، وشرح الرضي على الكافية (٣٧٢/٢).

(٣) ينظر: الارتشاف (١٩٤٨/٤)، وشرح التسهيل للمرادي ٧٧٨، والمساعد (٣٨٦/٢)، وتمهيد القواعد (٣٢٨٧/٧).

(٤) ينظر: الإغفال (٤٠٩/٢)، والخصائص (٢٨٨/١)، والتذييل والتكميل (٧٤/٣)، والمقاصد الشافية (٥٢٦/١)، وتعليق الفرائد (٢٢٢/٢).

(٥) ينظر: الارتشاف (١٠١٩/٢)، والتذييل والتكميل (٧٤/٣)، وتوضيح المقاصد (٤٥٦/١)، وتمهيد القواعد (٦٩٦/٢)، والمقاصد الشافية (٥٢٦/١)، وتعليق الفرائد (٢٢٢/٢)، والهمع (٣٥٠/١).

(٦) الخصائص (١٢٨/١)، وينظر: المغني (٣٣٨/٦).

(٧) ينظر: الخصائص (٢٨٢/١).

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في توكيد العائد المحذوف على الموصول أو النسق عليه، **أحدهما:** الجواز، **والآخر:** المنع. **والراجح** المنعُ؛ إذْ لم يُسمع مثله عن العرب، كما أنَّ حذف العائد هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو أكدته لنقضت الغرض؛ لأنَّ التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلم يجز أن يجتمعا[١].

١٠- العطف على معمولي عاملين مختلفين

منع سيبويه وأكثر النحويين[٢] العطف على معمولي عاملين مختلفين، نحو: قام زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمرٌو؛ وذلك لأنَّ حرف العطف لما كان نائبا عن العامل لم يبلغ من قوته أن ينوب عن شيئين.

رأي الأخفش:

تعددت آراء الأخفش المنسوبة إليه، فقد عزا إليه كثير من النحويين[٣] –وهو المذهب المشهور عنه– جواز العطف إذا كان أحد العاملين جارًّا، وتقدم المعطوف المجرور، واتصل بالعاطف أو انفصل بلا. يقول ابن السراج: "واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو، فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه: مَرَّ زيدٌ بعمرٍو وخالدٍ بكرٌ"[٤].

ونقل أبو حيان[٥] أيضًا قولًا آخر للأخفش، وهو المنع، موافقًا في ذلك سيبويه وأكثر النحويين، ونصَّ على أنَّ المنع ذكره في كتاب "المسائل". ومما يؤكد صحة هذا النقل، ما ذكره الجرجاني من رجوع الأخفش عن رأيه، حيث قال: "وأنت إذا قلت: ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهبٍ عمرٌو، كان بمنزلة قولك: ولا عمرٌو ذاهبٌ، فتُقيم الواو مقام (ليس) في رفع (عمرو)، ومقام الباء في جرِّ (ذاهب)، وذلك باطلٌ. وقد حُكي أنَّ أبا الحسن كان يُجوِّز هذا، ثم رجَع عنه"[٦].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش في هذه المسألة قولين: **أحدهما** –وهو المشهور–: الجواز إذا كان أحد العاملين جارًّا، وتقدم المعطوف المجرور، **والثاني:** المنع.

---

(١)الخصائص (٢٨٨/١) بتصرف.

(٢) ينظر: الكتاب (٦٥،٦٤/١)، والمقتضب (١٩٥/٤)، والأصول (٦٩/٢-٧٣)، وشرح السيرافي (٣٣٨/١)، والتبصرة والتذكرة (١٤٤/١)، واللباب (٤٣٣/١).

(٣) ينظر: المقتضب (١٩٥/٤)، والأصول (٦٩/٢)، وشرح السيرافي (٣٣٩/١)، واللباب (٤٣٣/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٥٦/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٧٣/٣)، والارتشاف (٢٠١٥/٤)، والمساعد (٤٧١/٢)، والتصريح (١٨٨/٢).

(٤) الأصول (٦٩/٢).

(٥) ينظر: الارتشاف (٢٠١٥/٤).

(٦) المقتصد (٤٣٩/١).

والراجح منع العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ لأنه مخالف للقياس، ولم يرد به سماع غير محتمل للتأويل؛ ولأنَّ حرف العطف ضعيفٌ، فلا يستطيع القيام بعملين مختلفين.

١١-التسمية بـ(أحمر) الصفة بين الصرف وعدمه

اختلف العلماءُ فيما إذا سُمِّي بنحو: (أحمر) ثم نُكِّر. وقد ذهب سيبويه[١] إلى أنه لا ينصرف إذا نُكر بعد التسمية؛ لأنه يراعي فيه الوصف الذي كان له في الأصل، ومنهم من ذهب إلى صرفه، كالمبرد وابن يعيش[٢].

رأي الأخفش:

اشتهر عن الأخفش[٣] أنه ذهب إلى أنَّ (أحمر) وما أشبهه ينصرف في النكرة، إذا سُمي به؛ لأنه إنما منعه من الصرف أنه صفة، وبالتسمية فارقها، وعرض فيه التعريف ووزن الفعل، فإذا نُكر، زال التعريف، وبقي فيه علة واحدة، وهي الوزن وحده، فانصرف.

ونُسب إليه قولٌ آخر، وهو موافقة سيبويه في منع الصرف في المعرفة والنكرة، فقد نُقل عنه أنه قال في كتابه "الأوسط": "وما كان من (أفعل) صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، نحو: (آدم)، و(أحمر)، وإنما يكون معرفة إذا سميتَ به رجلًا، ولم ينصرف في المعرفة ولا النكرة"[٤].

ولهذا خطَّأ ابن خروف[٥] من نقل عن الأخفش القول الأول، وهو الصرف، وهذا وَهَم؛ لأنَّ من نقل عنه ذلك أئمة ثقات، كما أنَّ هناك من النحويين من ذكر أنَّ له قولين في المسألة[٦]. ولذلك قال ابن مالك بعد أن ذكر أنَّ الأخفش خالف سيبويه مدة ثم وافقه في كتابه "الأوسط": "وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذِكر موافقته أولى؛ لأنها آخر قوليه"[٧]. **وبهذا يتبين** أنَّ للأخفش قولين فيما إذا سُمي بنحو (أحمر)، ثم نُكر، **الأول منهما:** هو الصرف، وهو ما أثبته في حواشيه على الكتاب، **والقول الثاني:** هو المنع من الصرف، وهو ما ذكره في كتابه "الأوسط".

---

(١) ينظر: الكتاب (١٩٨/٣)، والتعليقة (١٥/٣).

(٢) ينظر: المقتضب (٣١٢/٣)، وشرح ابن يعيش (٧٠/١).

(٣) ينظر: الكتاب (١٩٨/٣)، حاشية رقم ٤، المقتضب (٣١٢/٣)، وما ينصرف ٨، والانتصار ٢٠٣، ومجالس العلماء ٧٠، وعلل النحو ٤٥٨، وكتاب المجالس للخطيب ١٤٢، والمرتجل ٨٠.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٩٠٩، والمقاصد الشافية (٥٩٢/٥).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٩١٠.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٢١، والارتشاف (٨٨٨/٢)، وتوضيح المقاصد (١٢٢٣/٣)، والمساعد (٢٩/٣).

(٧) شرح الكافية الشافية (١٤٩٩/٣). وينظر أيضًا: شرح ابن الناظم على الألفية ٤٦٩.

والراجح المنع من الصرف؛ لورود السماع بذلك، فقد حكى أبو زيد أنَّ العرب تقول: عندي عشرون أحمرَ، في رجال كل واحدٍ منهم اسمه أحمر(١) ، ولأنَّ الوصفية لا تفارق (أحمر)؛ إذ الصفة فيه أصلية، فإذا نُكر عاد إلى أصله، فمُنع للوصفية ووزن الفعل.

١٢- العامل في جواب الشرط

تباينت كلمة النحاة في عامل الجزم في جواب الشرط، فقيل: إنَّ الجازم هو أداة الشرط، وقيل: هو فعل الشرط، وقيل: الجازم هو أداة وفعل الشرط معًا. وقيل غير ذلك.

رأي الأخفش:

تعددت أقوال الأخفش المنسوبة إليه في العامل في جواب الشرط، حيث نسبت إليه ثلاثة أقوال:

الأول: أنه مجزوم بفعل الشرط، وهو القول المشهور عنه، فقد عزاه إليه كثير من النحويين(٢).

الثاني: أنه مجزوم بأداة وفعل الشرط معًا. نسبه إليه أبو حيان وابن عقيل والسيوطي(٣).

الثالث: أنَّ فعل الشرط وجواب الشرط تجازمًا. عزاه إليه ابن النحاس والشيخ خالد، نقلًا عن ابن جني(٤).

والراجح أنَّ الجازم هو الأداة؛ لأنها تطلب كلا الفعلين، وليس فعل الشرط وحده أو مع الأداة؛ لأن فعل الشرط فِعْلٌ، والفعل لا يعمل في الفعل.

١٣- تصغير نحو: (رَكْب) و(صَحْب)

اختلف العلماء في تصغير (رَكْب)، و(صَحْب)، ونحوهما مما أفاد معنى الجمع، وكان على وزن (فَعْل)، وواحده اسم فاعل، وذلك بناء على اختلافهم في تحديد نوعه. حيث يرى سيبويه والجمهور(٥) أنه اسم جمع، بينما يرى الأخفش أنه جمع تكسير. وعلى هذا فتصغير نحو: (رَكْب)، و(صَحْب) عند الجمهور أنه يُصغر على لفظه، فيقال: رُكَيب، وصُحَيْب.

رأي الأخفش:

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/٢١١)، والارتشاف (٢/٨٨٨).

(٢) ينظر: مجالس العلماء ٦٨، ومختار تذكرة أبي علي ١٢٣، وشرح الرضي على الكافية (٤/٩٢)، والارتشاف (٤/١٨٧٧)، وتوضيح المقاصد (٣/١٢٧٨).

(٣) ينظر: الارتشاف (٤/١٨٧٧)، والمساعد (٣/١٥٢،١٥٣)، والهمع (٢/٥٥٨).

(٤) ينظر: التعليقة على المقرب ٤٤٩، والتصريح (٢/٤٠٠).

(٥) ينظر: الكتاب (٣/٤٩٤،٦٢٤)، والمقتضب (٢/٢٩٢)، والأصول (٣/٥٣)، وشرح السيرافي (٤/٣٦٩)، والهمع (٣/٣٨٧).

ذهب الأخفش في القول المشهور عنه –حيث نسبه إليه كثير من العلماء[١]– إلى أنه يُردُّ إلى لفظ الواحد، ثم يصغر، ويجمع الجمع المناسب، فيقال في تصغير (رَكْب): (رُوَيْكِبون)، وفي (صَحْب): (صُوَيْحِبُون)، وفي (سَفْر): (مُسَيْفِرون)، إذا كان مذكرًا، و(رُوَيْكِبات)، و(صُوَيْحِبات)، و(مُسَيْفِرات) إذا كان مؤنثا.

وللأخفش قولٌ آخر نقله عنه أبو حيان وابن عقيل من كتابه "الأوسط"، يوافق فيه قول الجمهور، ويرى قبح تصغيرها على واحدها، يقول أبو حيان: "وذكر الأخفش في الأوسط: أن قول الجمهور في ركب، أنه من هذا الباب، ثم قال: وما أراه في القياس إلا مطردًا، قد قالوا: صائم، وصَوْم، ونائم، ونَوْم، وشاهد، وشَهْد، وزائر، وزَوْر، وأنه يصغر على لفظه، ثم قال: وإن صغرت شيئًا من هذا على واحده، فهو جائز على قُبحه"[٢].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في تصغير كل ما يفيد معنى الجمع على وزن (فَعْل)، وواحده اسم فَاعِل، **أحدهما:** رده إلى واحده، ثم تصغيره، وجمعه الجمع المناسب، **والآخر:** تصغيره على لفظه. **والراجح** تصغيره على لفظه؛ لورود السماع به.

١٤- النسب إلى (فَعُولَة)

ذهب سيبويه والجمهور[٣] إلى أنَّ النسب إلى (فَعُولَة) يكون على (فَعَلِيّ)، بحذف الواو وفتح العين، فتقول في (حَمُولَة): حَمَليّ ؛ قياسًا على قولهم في أزد شَنُوءة: شَنَئي.

رأي الأخفش:

نسب أبو علي الفارسي وابن جني إليه موافقة سيبويه فيما ذهب إليه[٤]. وذكر ابن جني مستند الأخفش في ذلك، شارحًا له، فقال: "قال أبو الحسن: فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد – يعني شنوءة– قال: فإنه جميع ما جاء. وما ألطف هذا القول من أبي الحسن! وتفسيره أن الذي جاء في (فَعُولَة) هو هذا الحرف، والقياس قابله ولم يأت فيه شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضًا صحيحًا في القياس مقبولا، فلا غرو ولا ملام"[٥].

---

(١) المنصف (١٠١/٢). وينظر: شرح السيرافي (٣٦٩/٤)، والتبصرة والتذكرة (٦٧٩/٢)، وشرح ابن يعيش (٧٧/٥)، وشرح الشافية للرضي (٢٠٣/٢)، وشفاء العليل (١٠٦١/٣)، والهمع (٣٨٧/٣).

(٢) الارتشاف (٤٠٣/١). وينظر: المساعد (٣٩١/٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٣٣٩/٣)، وشرح الشافية للرضي (٢٣/٢)، والتصريح (٥٩٧/٢).

(٤) العضديات ٢١.

(٥) الخصائص (١١٧/١).

بينما عزا أبو حيان – وتابعه المرادي وابن عقيل وغيرهم[١]– إلى الأخفش أنَّ النسب إليه يكون على (فَعُولِيّ)، بعدم الحذف، والنسبة إليه على لفظه مضموم العين، فتقول في (حَلُوبة) و(رَكُوبة): حَلُوبيّ، ورَكُوبيّ. ثم وهَّم من نسب إلى سيبويه والأخفش ما ذهب إليه ابن الطراوة، من أنك تحذف الواو، وتقر ما قبلها على ضمه.

وعلى هذا فللأخفش قولان في النسب إلى (فَعُولَة)، **أحدهما:** أن يكون على (فَعَلِيّ)، **والثاني:** أن يكون على (فَعُولِيّ)، بالنسبة إليه على لفظه. **والراجح** أن يكون على (فَعَليّ)؛ لورود السماع بذلك، وإجراء لـ(فَعُولَة) مجرى (فَعِيلة)؛ لمشابهتها إياها، من حيث أن كل واحدة منهما ثلاثي، وثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه.

١٥- بناء الاسم الثلاثي المجرد على (فُعِلٍ)

بناء (فُعِلٍ) لم يثبته سيبويه في الاسم الثلاثي المجرد، فقد ذهب[٢] إلى أنَّ بناء (فُعِلٍ) لا يكون في الأسماء والصفات، وإنما خصه بالفعل المبني للمفعول.

رأي الأخفش:

تابع الأخفشُ سيبويه في "القوافي" حيث قال: "وليس في كلامهم (فُعِل) اسمًا"[٣]. لكن حُكي عنه سماعًا ورواية ما يخالف ذلك، فقد نقل ابن قتيبة عن أبي حاتم السجستاني أنه قال: "سمعت الأخفش يقول: قد جاء على (فُعِلٍ) حرفٌ واحد، وهو (الدُّئِلُ)، وقال: هي دُوَيْبَّة صغيرة تشبه ابن عُرْسٍ"[٤].

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين: أحدهما: أنَّ بناء (فُعِلٍ) لا يكون اسمًا، والثاني: مجيئه اسمًا في نحو: (دُئل). وهو **الراجح**؛ لوروده عن العرب، ومنه: (وُعِل)، و(رُئم).

١٦- اللام في (عَبْدَل) بين الأصالة والزيادة

ذهب سيبويه وجمهور العلماء[٥] إلى أنَّ اللام في (عَبْدَل) زائدة؛ لكونه في معنى: عَبْد.

رأي الأخفش:

---

(١) ينظر: الارتشاف (٦١٤/٢)، وتوضيح المقاصد (١٤٥٦/٣)، والمساعد (٣٦٦،٣٦٥/٣)، والتصريح (٥٩٧/٢)، والهمع (٤٠٠/٣).

(٢) ينظر: الكتاب (٢٤٤/٤).

(٣) كتاب القوافي ٨٥.

(٤) أدب الكاتب ٥٨٧،٥٨٥، وينظر: شرح السيرافي (٤٧١/٣).

(٥) ينظر: الكتاب (٢٣٧/٤)، والمقتضب (٦٠/١)، والأصول (٢٤٣/٣)، واللامات ١٣٣، والمنصف (١٦٦/١)، والمفصل ٥٠٤.

نسب أبو حيان وتبعه المرادي والأشموني إليه أنَّ اللام في (عَبْدَل) أصلية، وعلى هذا فهو اسم مركب من (عبد)، و(الله)، كما قالوا في (عبد الدار)، و(عبد قيس): عبْدَرِيّ، وعَبْقَسيّ.[١]. وجعله أبو حيان ومن تابعه أحد قولي الأخفش. ثم نقل عنه قولًا آخر من كتابه "الأوسط" يوافق فيه سيبويه والجمهور بزيادة اللام في (عَبْدَل)، يقول أبو حيان: "وفي الأوسط ما يخالف هذا قال فيه: واللام تزاد في (عَبْدَل) وحده، وجمعه: عبادلة، فيكون للأخفش في (عَبْدَل) قولان"[٢].

وقد حكى السيرافي وابن عصفور[٣] أنَّ معنى (عَبْدَل) عند الأخفش: عبد الله، ثم فسَّرا قوله هذا بأنه يحتمل معنيين: أحدهما: أن تكون اللام زائدة، كما ذكر سيبويه، والثاني: أن تكون هذه اللّام من (الله)، فيكون (عَبْدَلٌ) اسمًا مركَّبًا من (عبد)، و(الله)، كما فعلوا ذلك في: عبد الدار وعبد قيس، فقالوا: عَبْدَرِيٌّ وعَبْقَسِيٌّ. فلا تكون اللّام على هذا زائدةً، بل هي بعض اسم. **وعلى هذا** فللأخفش قولان، **أحدهما**: أنَّ اللام في (عَبْدَل) زائدة، **والثاني**: أنها أصلية. **والراجح** القول بزيادتها؛ لأنه في معنى: عَبْد، كما ذكر أهل اللغة وأصحاب المعاجم.

١٧- بناء (افْعُوعِل) من (قال)

يقول سيبويه في بناء (افْعَوْعَل) من (قال): اقْوَوَّل، أما الأخفش فيذهب إلى قلب الواو الأخيرة ياءً، ثم قلب التي تليها؛ لأنها ساكنةٌ وبعدها ياءٌ متحركةٌ، فيقولُ: اقْوَيَّل؛ كراهة الجمع بين ثلاث واواتٍ. فإن بُني الفعل من هذا بناء ما لم يسمَّ فاعله، فسيبويه يقول: اقْوُووِلَ، من غير إدغام؛ لأنَّ الواو الوسطى مدة، فهي نظيرةُ الياءِ والألفِ[٤].

رأي الأخفش:

نسب كثير من العلماء كالمازني وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم[٥] إلى الأخفش موافقة سيبويه عند البناء للمفعول، قال الفارسي: "قال أبو الحسن: أقول: اقْوَيَّلْتُ؛ لئلا أجمع بين ثلاث واوات، فإذا قلت: فُعِّل قلت: اقوُووِلَ"[٦]. وجعله ابن عصفور وأبو حيان وناظر الجيش أحد قولي الأخفش، ثم نسبوا إليه قولًا آخر، وهو قلب الواو الأخيرة ياء، فيقول: اقوُوِيلَ. يقول ابن

---

(١) ينظر: الارتشاف (٢٢٢،٢٢١/١)، وتوضيح المقاصد (١٥٤٨/٣)، وشرح الأشموني (٧١/٤).

(٢) المصادر السالفة.

(٣) ينظر: شرح السيرافي (١١٨/٥)، والممتع ١٤٥.

(٤) ينظر: الكتاب (٣٧٥،٣٧٤/٤)، والتبصرة والتذكرة (٩١٣،٩١٢/٢)، وشرح الشافية للرضي (١٩٦/٣)، والارتشاف (٢٨٧/١).

(٥) ينظر: الأصول (٣١٤/٣)، والتعليقة (٧٣/٥)، والمنصف (٢٤٥/٢)، والتبصرة والتذكرة (٩١٣/٢)، وشرح الشافية للرضي (٣٠٤،١٩٦/٣).

(٦) التعليقة (٧٣/٥). وجاء هذا القول في تعليقة للأخفش على الكتاب (٣٧٥/٤)، الحاشية (١).

عصفور: "وقد حُكي عن الأخفش أنه قلب الأخيرة ياء فقال: (اقوُويِلَ). والأوَّل أشهر عنه، وهو الصحيح"(١).

وذكر ناظر الجيش(٢) أنَّ حجة الأخفش هي استصحاب الحال؛ حيث إنَّه فرع عن: اقْوَوَّل، وقد أعلّه وهو مبني للفاعل، فقال فيه: اقْوَيَّل، فلما بُني للمفعول استصحب الحالة التي كانت له.

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين في بناء (افْعُوعِل) من قال، **أحدهما** وهو المشهور: اقْوُووِل، **والآخر**: اقْوُويِل. **والراجح** القول الأول، وهو عدم القلب؛ لأنَّ الواو الثانية صارت مدةً بمنزلة الألف، فلا يلزم قلبها.

١٨-بناء (فَعُلان) مما عينه ولامه واوان

عند بناء (فَعُلان) مما عينه ولامه واوان، نحو: (قَوِي) من القوة، تجتمع واوان في وسط الكلمة، أولاهما مضمومة، وقد اختار سيبويه(٣) الإدغام، فيقول: قَوَّان، كما أجاز تصحيح الواو وعدم الإدغام فيقول: قَوُوان.

رأي الأخفش:

عزا الصيمري إلى الأخفش تصحيح الواو وعدم الإدغام، فقال: "فإذا بنيتَ (فَعُلان) من (قَوِيتُ) قلتَ: قَوُوان، على مذهب سيبويه والأخفش"(٤).

بينما نسب إليه ابن عقيل إعلال الواو الثانية وعدم الإدغام، فتصير: قَوِيان، حيث قال: "وذلك كأن تبني من قُوَّة مثل (سَبُعان)، فتقول: قَوُوان، فتقلب الضمة كسرة، والواو الثانية ياء، فيصير: قَوِيان ... وهذا الذي اختاره المصنف، هو مذهب الأخفش والجرمي والمبرد والأكثرين"(٥).

وبهذا يتبين أنَّ للأخفش قولين، أحدهما: تصحيح الواو وعدم الإدغام، والثاني: إعلال الواو مع عدم الإدغام. **والراجح** تصحيح الواو وعدم الإدغام، فيقال فيه: قَوُوان؛ لأنَّ الألف والنون في آخره وهما زيادتان مختصتان بالأسماء، فوجب التصحيح كما في (الْجَوَلان)، ووجب الفك؛ لأنَّ المثال بهما قد خالف الفعل، وإنَّما يُعَلُّ ويُدغَمُ ما أشبه الفعل لا ما خالفه(٦).

---

(١) الممتع ٤٧٤،٤٧٥. وينظر: الارتشاف (٢٨٧/١)، وتمهيد القواعد (٥١١٢/١٠).
(٢) ينظر: تمهيد القواعد (٥١١٢/١٠).
(٣) ينظر: الكتاب (٤٠٩/٤).
(٤) التبصرة والتذكرة (٩٢١/٢).
(٥) المساعد (٢٦٢/٤).
(٦) ينظر: إيجاز التعريف ٢٠٨.

الخاتمة

الحمد لله وكفي، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى، وآله أهل الود والوفا، وأصحابه ومن اقتفى. فبعد هذه الرحلة المحلقة على أجنحة البحث في سموات ظاهرة تعدد الآراء عند الأخفش الأوسط ، يمكن إبراز النتائج التالية:

- ظاهرة تعدد الآراء بارزة وواضحة عند أبي الحسن الأخفش، مما جعل أبا علي الفارسي يقول فيه: "مذاهب أبي الحسن كثيرة".
- لم تقتصر ظاهرة تعدد الآراء عند الأخفش الأوسط على الآراء النحوية فحسب، بل شملت الآراء الصرفية أيضًا، فقد أظهر البحث تعدد آرائه في سبع مسائل صرفية.
- لا ينبغي ردُّ ما نسب إلى الأخفش من آراء حتى وإن خالفت ما صرح به في معانيه؛ فقد تكون هذه الآراء في أحد مؤلفاته المفقودة، خاصة وأنَّ من نقل هذه الآراء علماء ثقات.
- تعدد الآراء لا يعد اضطرابًا، وليس ناشئًا عن الغفلة والسهو، بل هو نضج في الفكر، وسمو في المعرفة، وبحث دائب، جاء بعد طول في التفكير، وإمعان النظر، مما يدل على أنَّ الأخفش يدور مع الحق حيث دار، فلم يكن متعصبًا لرأي، ولا واقعًا في حبائل مذهبه النحوي، فنراه لا يجد غضاضة في الرجوع عن رأيٍ متى ما ظهر له أنَّ الصواب خلافه.
- لعل من أهم أسباب بروز تلك الظاهرة عند الأخفش الأوسط اتساع علمه، فقد كان أوسع الناس رواية، ثم اتصاله بالكوفيين.
- قد يُنسب إلى الأخفش أحد الآراء، وفي المعاني ينص على خلافه، وقد يعزى إليه موافقة الكوفيين، ونجده في المعاني يردُّه ويحتج عليه. أو يوافق البصريين دون ذكرٍ لرأي الكوفيين أو غيره.
- وقد يعزى إليه ثلاثة آراء في المسألة الواحدة، بينما نراه يصرح برأي واحد في المعاني، ويعلل لصحته، كما في مسألة: حقيقة (ما) التعجبية. وتارة يُنسب إليه قولان في المسألة، وفي المعاني قولٌ آخر غير ما نُسبا إليه، كما في مسألة: عمل (لات) فيما بعدها.
- وقد يُنقل عنه رأي من تراثه المفقود، وينص بعض العلماء على ذلك، لكنه في المعاني يصرح بخلاف ما نُسب إليه. كما في مسألة وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، وقد يتوافق رأيه في المعاني في موضعٍ مع ما نسب إليه في أحد كتبه المفقودة، ويخالفه في موضع آخر. كما في مسألة عطف الظاهر على المضمر المرفوع المتصل.

- وقد يشتهر عن الأخفش رأي في بعض المسائل، ونجده يرجع عنه في أحد كتبه المفقودة، سواء صرح بعض العلماء برجوعه أم لا، كما في مسائل: العطف على معمولي عاملين مختلفين، التسمية بـ(أحمر) الصفة بين الصرف وعدمه، وتصغير نحو (ركْب)، و(صحْب).
- وتارة يختلف العلماء في رأي الأخفش في المسألة على أكثر من قول، وليس في معانيه ما يقطع بمذهبه. كما في مسائل: موقع ما يتصل بـ(إيَّا) من الإعراب، والتعجب من الرباعي الذي على وزن (أفعَل)، وتأكيد ما لا يصح في موضعه واحد، وتوكيد العائد المحذوف على الموصول والنسق عليه، والنسب إلى (فَعُولة)، وبناء (فعُلان) مما عينه ولامه واوان.
- أحيانا ينص العلماء على أنَّ للأخفش قولين في المسألة الواحدة، أو أنَّ الرأي المذكور هو أحد قوليه، وقد بدا ذلك في عشر مسائل من البحث، كما في: الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف أو مجرور، واللام في (عَبْدَل) بين الأصالة والزيادة، وإعراب الأسماء الستة، وتقدم الحال على عاملها الظرفي، وبناء (افْعُوعِل) من (قال)، وفعل الأمر بين الإعراب والبناء.
- معظم المسائل التي للأخفش فيها قولان أحدهما في "المعاني" أو "القوافي"، نجده يوافق سيبويه وجمهور البصريين فيما صرح به فيهما، وقد ظهر ذلك في ثماني عشرة مسألة من مسائل البحث. وقد يوافق جمهور البصريين في موضع من "المعاني" ويخالفه في موضع آخر، كما في مسألتي: حقيقة (ما) المصدرية، والنصب بـ(أنْ) الزائدة.
- ضم البحث بعض آراء الأخفش في تراثه المفقود، كـ(الأوسط)، و(المسائل)، و(المسائل الكبير)، حيث حوى البحث تسعة آراء له من هذه الكتب المفقودة، وأغلب آرائه في (الأوسط) يوافق فيها سيبويه وجمهور البصريين، بخلاف ما نُقل عنه من (المسائل الكبير)، فكان يقول برأي الكوفيين.

ثبت المراجع والمصادر

- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، للدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الأولى ١٤٠٠هـ١٩٨٠م.
- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، تحقيق طه عبد المنعم الزيني، د. محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي الأولى ١٣٧٣هـ -١٩٦٦م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، الأولى١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب بيروت، الثانية ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
- الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد، الإمارات ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- الأفعال لابن القَطَّاع الصقلي، عالم الكتب، الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق. أ.د. محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر، لعبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط السادسة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم، الثانية ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق١٣٩١هـ ١٩٧١م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، للشريف عمر الكوفي، تحقيق د. علاء الدين حمويه، دار عمار، الأردن، الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، الأولى١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى الحلبي.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، من الجزء الأول حتى الثاني عشر، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا- الرياض، الأولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الأولى١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- التعليقة على المقرب، شرح ابن النحاس على المقرب لابن عصفور، تحقيق د. جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، الأردن، الأولى١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د. محمد عبد الرحمن المفدى، بيروت، الأولى١٩٨٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد فاخر، وآخرينَ، دار السلام، الأولى ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، الأولى١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، تحقيق أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت ، الأولى١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين علي الإربلي، مطبعة وادي النيل المصرية ١٢٩٤هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الحلبي.
- حاشية يس على التصريح، المطبعة الأزهرية المصرية، الثانية ١٣٢٥هـ
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ديوان رؤبة، جمع وليم بن الورد، دار ابن قتيبة- الكويت.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، ١٩٦٨م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الثانية١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بحاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الحلبي.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، الأولى١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح التسهيل للمرادي، تحقيق د. محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان- المنصورة، الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف (من الأول حتى نهاية باب المخاطبة)، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الأولى١٤١٨هـ .

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، العراق.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الثانية١٩٩٦م.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، لابن بري، تحقيق د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين ،دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني- بغداد ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية -بيروت- الأولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. الأولى.
- شرح كتاب الجمل للزجاجي لابن بابشاذ، دراسة وتحقيق حسين علي لفته السعدي، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري، تحقيق د. فائز فارس، الأولى الكويت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية القاهرة.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد بالرياض، الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م. صف وطبع بمكتبة الخانجي بالقاهرة.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبى على الفارسي. تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الأولى١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- شواذ القراءات للكرماني، تحقيق د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ- بيروت.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، الأولى١٤٢٢هـ.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الثانية.

- علل النحو لابن الوراق، تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الغرة في شرح اللمع، من أول باب (إنَّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف) لابن الدهَّان، تحقيق د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- الفوائد والقواعد لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- كتاب القوافي للأخفش، تحقيق د. عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، الثالثة١٤٠٧ هـ
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق د. غازي مختار طليمات، دار الفكر دمشق، الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللمع في علم العربية لابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
- اللامات للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، دمشق، الثانية١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- المجالس لأبي عبد الله الخطيب الإسكافي، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- مختصر النحو لابن سعدان الكوفي، دراسة وتحقيق د. حسين أحمد بو عباس، كلية الآداب جامعة الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية السادسة والعشرون ١٤٢٦هـ.
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني تحقيق د. حسين أحمد بوعباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولي١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الأولي١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. على جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولي١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ودار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، المستدرك١ على الجزء الأول، هلال ناجي، القاهرة، معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب بيروت، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، الثالثة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٩ هـ-١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- المفصل في علم العربية، الزمخشري، دار الجيل، بيروت، الثانية.
- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديثي، القاهرة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الأولى ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الأولى١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الأولى ١٩٩٦م.
- المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الأولى١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، عبد الأمير محمد أمين الورد، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الأولى ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق د. هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى، تحقيق د. ثريا عبد السميع إسماعيل، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد للمرابط الدلائي، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الثالثة١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النشر في القراءات العشر، لشمس الدين ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر.

- Abu Al-Hussein bin Al-Tarawa and its impact on grammar, by Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Dar Al-I'tisam, first 1400 AH 1980 AD.
- News of the Visual Grammarians by Abu Saeed Al-Sirafi, achieved by Taha Abdel-Moneim Al-Zayni, d. Muhammad Abd al-Moneim Khafaji, Mustafa al-Babi al-Halabi first printing press 1373 AH-1966 AD.
- Relishing beatings from Lisan al-Arab, by Abu Hayyan al-Andalusi, investigated by Dr. Rajab Othman Muhammad, Al-Khanji, Cairo, the first 1418 AH - 1998 AD.
- Origins in Grammar, by Ibn Al-Siraj, investigated by Abdul-Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, third 1417 AH - 1996 AD.
The Expression of the Qur'an by Abu Jaafar Al-Nahhas, investigated by Dr. Zuhair Ghazi Zahid, The World of Books, Beirut, 2nd 1405 AH - 1985 AD.
- Omission by Abu Ali Al-Farsi, achieved by Dr. Abdullah bin Omar Al Haj Ibrahim, Juma Al Majid Center, UAE 1424 AH - 2003 AD.
- Al-Afa'al by Ibn al-Qata' al-Siqali, World of Books, First 1403 AH-1983AD.
- Amali Ibn Al-Shjari, investigated by Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, the first 1413 AH - 1992 AD.
- Amali Al-Suhaili in Grammar, Language, Hadith and Jurisprudence, investigation. A.D. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Al-Saada Press, Cairo, 1389AH-1969AD.
- Imam al-Shafi'i, the greatest Sunni jurist, by Abd al-Ghani al-Daqer, Dar al-Qalam, Damascus, 6th edition, 1417 AH-1996 AD.
Attention to the narrators on the attention of the grammarians to Al-Qafti, achieved by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, first 1406 AH-1982 AD
Sibawayh's Victory over Al-Mubarrad by Ibn Walad, investigated by Dr. Zuhair Abdul Mohsen Sultan, Al-Resala Foundation, Beirut, the first 1416 AH - 1996 AD.
- Equity in matters of disagreement between the Basri and Kufic grammarians, by Abu Al-Barakat Al-Anbari, investigated by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Al-Asriya Library, Beirut, 1414 AH - 1993 AD.
- Explain the paths to the Alfiya of Ibn Malik, by Ibn Hisham Al-Ansari, investigated by Muhammad Muhyi Al-Din Abdel Hamid, Al-Mataba Al-Asriyya, Beirut 1415 AH - 1994 AD.
- Brief definition of morphology by Ibn Malik, investigated by Muhammad al-Mahdi Abd al-Hay Ammar Salem, Islamic University, Medina, First, 1422 AH - 2002 AD.
- Al-Iddah Al-Addi by Abi Ali Al-Farsi, achieved by Dr. Hassan Shazly Farhoud, Dar Al-Uloom, 2nd 1408AH-1988AD

- Clarifying the Waqf and the Beginning in the Book of God Almighty, by Abu Bakr bin Al-Anbari, achieved by Muhyi Al-Din Abdul Rahman Ramadan, the Arabic Language Academy in Damascus 1391 AH 1971 AD.
Al-Bahr Al-Moheet, by Abu Hayyan Al-Andalusi, investigated by Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr, Beirut, 1420 AH.
- Pursuing Consciousness in the Layers of Linguists and Grammarians, by Al-Suyuti, achieved by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Al-Mataba Al-Asriyyah, Beirut 1419 AH 1998 AD.
The Book of Al-Bayan fi Sharh Al-Lama' by Ibn Jinni, by Sharif Omar Al-Kufi, investigated by Dr. Aladdin Hamwih, Dar Ammar, Jordan, the first 1423 AH - 2002 AD.
- The Insight and the Ticket by Al-Simairi, achieved by Dr. Fathi Ahmed Mustafa Ali Al-Din, Umm Al-Qura University Publications, Dar Al-Fikr, Damascus, the first 1402 AH - 1982 AD.
Al-Tibayan fi Al-Qur'an Expression, by Abu Al-Baqa Al-Akbari, investigated by Ali Muhammad Al-Bajawi, Issa Al-Halabi.
- Appendix and Summons in the Explanation of the Book of Tas'heel by Abu Hayyan, from the first to the twelfth part, achieved by Dr. Hassan Hindawi, Treasures of Seville - Riyadh, the first 1429 AH - 2008 AD.
Facilitating the Benefits and Completing the Objectives by Ibn Malik, investigated by Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1387 AH-1967AD.
- Declaring the Content of Clarification in Grammar, by Sheikh Khaled Al-Azhari, investigated by Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut I, 1421 AH - 2000 AD.
Commentary on Sibawayh's book by Abu Ali al-Farsi, investigated by Dr. Awad bin Hamad Al-Quzi, Al-Amana Press, Cairo, the first 1410 AH - 1990 AD.
Commentary on Al-Muqreb, Ibn Al-Nahhas' Commentary on Al-Muqrib by Ibn Asfour, investigated by Dr. Jamil Abdullah Oweida, Ministry of Culture, Jordan, the first 1424 AH - 2004 AD.
Al-Farayed's Commentary on Facilitating Benefits for Al-Damamini, achieved by Dr. Muhammad Abdul Rahman Al-Mufdi, Beirut, the first 1983 AD.
- Preparing the rules by explaining the facilitation of benefits for the army superintendent, achieved by Dr. Ali Muhammad Fakher, and others, Dar al-Salaam, the first 1428 AH - 2007 AD.
- Clarifying the purposes and paths with the explanation of Alfiya Ibn Malik for Al-Muradi, achieved by Dr. Abd al-Rahman Ali Suleiman, Dar al-Fikr, the first 1422 AH - 2001 AD.
- Facilitation in the Seven Readings of Abu Amr al-Dani, investigated by Otto Yirtzel, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, the first 1416 AH-1996 AD.

- The Proximate Genie in the Letters of Meanings for Al-Muradi, achieved by Fakhr Al-Din Qabawah, and Muhammad Nadim Fadel, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut, First 1413 AH 1992 AD.
- Jewels of Literature in Knowing the Words of the Arabs, by Alaa Al-Din Ali Al-Erbi, Egyptian Nile Valley Press, 1294 AH.
Al-Sabban's Commentary on Sharh Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik, House of Revival of Arabic Books, Faisal Issa Al-Halabi.
- Yassin's footnote on the statement, Al-Azhar Egyptian Press, 2nd 1325 AH
The Treasury of Literature and the Heart of the Lisan of the Arabs, by Abdul Qader Al-Baghdadi, investigated by Abdul Salam Haroun, Al-Khanji, Cairo, 4th 1418 AH - 1997 AD.
- The Characteristics of Ibn Jinni, investigated by Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian Book House.
- Al-Durr Al-Masoon fi Al-Ulum Al-Kitab Al-Munnoun Al-Samin Al-Halabi, achieved by Dr. Ahmad Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus.
Ruba Diwan, collected by William bin Al-Ward, Ibn Qutayba House - Kuwait.
- Diwan Al-Shamakh bin Dirar Al-Dhubyani, investigated by Salah Al-Din Al-Hadi, Dar Al-Maaref, 1968 AD.
- Diwan Al-Abbas bin Merdas Al-Sulami, investigated by Dr. Yahya al-Jubouri, The First Message Foundation, 1412 AH - 1991 AD.
The Seven In Readings by Ibn Mujahid, investigated by Dr. Shawky Deif, Dar Al Maaref, Cairo, 1972.
- The Secret of the Syntax Industry by Ibn Jinni, investigated by Dr. Hassan Hindawi, Dar al-Qalam, Damascus, 2nd 1413 AH - 1993 AD.
- Explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik, achieved by Muhammad Muhyi al-Din Abdel Hamid, Dar al-Turath, Cairo, 1420 AH - 1999 AD.
- Explanation of Ibn al-Nazim on the Alfiya of Ibn Malik, achieved by Muhammad Basil Oyoun al-Soud, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, the first 1420 AH-2000AD.
- Explanation of Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik, in the footnote of Al-Sabban, House of Revival of Arabic Books, Faisal Issa Al-Halabi.
Explanation of Tas'heel by Ibn Malik, investigated by Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, d. Muhammad Badawi al-Mukhton, Dar Hajar, Cairo, the first 1410 AH - 1990 AD.
- Explanation of the facilitation for Al-Muradi, achieved by Dr. Muhammad Abd al-Nabi Muhammad Ahmad Ubaid, Al-Iman Library - Mansoura, the first 1427 AH - 2006 AD.
- Explanation of Jamal Al-Zajji by Ibn Kharouf (from the first to the end of the addressing chapter), achieved by Dr. Salwa Muhammad Omar Arab, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, the first 1418 AH.

- Explanation of Jamal Al-Zajji by Ibn Asfour, investigated by Dr. The owner of Abu Jinnah, Iraq.
- Explanation of Al-Radhi on the Sufficient, achieved by Youssef Hassan Omar, Qar Younis University Publications, Benghazi, the second 1996 AD
- Explanation of the Evidence of Clarification by Abu Ali Al-Farsi, by Ibn Berri, investigated by Dr. Eid Mustafa Darwish, General Authority for Amiri Press Affairs, Cairo, 1405 AH-1985 AD.

Explanation of Shafia Ibn Al-Hajeb for Al-Radi with Explanation of His Evidences by Abdul Qadir Al-Baghdadi, achieved by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid and others, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut, 1402 AH-1982 AD.

- Explanation of Umdat Al-Hafiz and Uddah Al-Lafiz by Ibn Malik, investigation. Adnan Abdul Rahman Al-Douri, Al-Ani Press - Baghdad 1397AH-1977AD.
- Explanation of Sibawayh's book, by Abu Saeed Al-Sirafi, investigated by Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmia - Beirut - First 1429 AH - 2008 AD.
- Explanation of the Healing Enough by Ibn Malik, investigated by Abdel Moneim Ahmed Haridi, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Islamic Heritage Revival, College of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah. First.

Explanation of the Book of Al-Jamal by Al-Zajji by Ibn Babshadh, study and investigation by Hussein Ali Lafta Al-Saadi, College of Arts, University of Baghdad, 2003 AD

Explanation of Al-Lama` by Ibn Burhan Al-Akbri, investigated by Dr. Fayez Fares, First Kuwait, 1404 AH - 1984 AD.

Explanation of the detailed by Ibn Yaish, Al-Muniria Press, Cairo.

- Explanation of Al-Muqaddimah Al-Jazuli Al-Kabeer, by Abi Ali Al-Shalbin, investigated by Dr. Turki bin Suho Al-Otaibi, Al-Rushd Library in Riyadh, the first 1413 AH-1993AD. A row and printed in the Al-Khanji Library in Cairo.
- The Book of Poetry or Explanation of the Problematic Verses of Parsing by Abu Ali al-Farsi. investigation d. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, first edition, 1408 AH - 1988 AD.
- Healing the sick in clarifying the facilitation, Muhammad bin Issa Al-Sulaili, investigated by Dr. Abdullah Ali Al-Hussaini Al-Barakati, Al-Faisaliah Library, Makkah Al-Mukarramah, the first 1406 AH - 1986 AD.
- Perverted readings by Al-Karmani, investigated by Dr. Shamran Al-Ajli, Al-Balagh Foundation - Beirut.

Evidence for clarification and correction of the problems of the Sahih Mosque, by Ibn Malik, investigated by Muhammad Fouad Abd al-Baqi, Dar al-Urubah Library, 1376 AH-1957 AD.
- Sahih al-Bukhari, investigated by Muhammad Zuhair bin Nasser, Dar Touq al-Najat, first edition 1422 AH.
- Grammar and Linguists Layers by Al-Zubaidi, achieved by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Maaref, Cairo, second
The Reasons for Grammar by Ibn Al-Warraq, investigated by Dr. Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh, the first 1420 AH-1999 AD.
- Al-Ghurra fi Sharh Al-Lama', from the first chapter (Inna and her Sisters) to the last chapter (The Kindness) by Ibn Al-Dahan, investigated by Dr. Farid bin Abdulaziz Al-Zamil Al-Saleem, Dar Al-Tadmuriya, Riyadh, the first 1432 AH - 2011 AD.
The Benefits and Rules of Omar Bin Thabet Al-Othmani, Investigated by Abdel-Wahhab Mahmoud Al-Kahla, Al-Resala Foundation, First 1424 A.H. - 2003 A.D.
The book by Sibawayh, investigation: Abdel Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3, 1408 AH - 1988 AD.
The Uncovering of the Realities of the Mysteries of Revelation and the Eyes of Gossip in the Faces of Interpretation, by Abu al-Qasim al-Zamakhshari, Dar al-Kitab al-Arabi - Beirut, third 1407 AH
Al-Labbaf fi Al-Illal Al-Banaa and Al-Akbari, achieved by Dr. Ghazi Mukhtar Tulaimat, Dar Al-Fikr, Damascus, first 1416 AH - 1995 AD.
- Al-Luma' fi Al-Arabiya by Ibn Jinni, achieved by Fayez Fares, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiah - Kuwait.
- Lamat for the glassy, investigation d. Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Fikr, Damascus, Damascus, 2nd 1405AH-1985AD.
- Majalis Al-Ulama for Al-Zajji, achieved by Abd Al-Salam Haroun, Al-Khanji Library - Cairo, Dar Al-Rifai in Riyadh, 2nd 1403 AH-1983 AD.
The Majalis of Abu Abdullah Al-Khatib Al-Isskabi, achieved by Dr. Ghanem Qaddouri al-Hamad, Dar Ammar, the first 1422 AH - 2002 AD.
Al-Muhtasib fi explaining the faces of deviant readings and clarifying them by Ibn Jinni, investigated by Ali Najdi Nasif, and others, the Supreme Council for Islamic Affairs 1415 AH - 1994 AD.
- Summary of Grammar by Ibn Saadan Al-Kufi, study and investigation by Dr. Hussein Ahmed Bu Abbas, College of Arts, Kuwait University, Annals of Arts and Social Sciences, Twenty-sixth Yearbook 1426 AH.
- Mukhtar Tadhkirah Abi Ali Al-Farsi and its refinement by Ibn Jinni, investigated by Dr. Hussein Ahmed Bou Abbas, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, First 1432 AH - 2010 AD.

- Improvised, by Ibn al-Khashab, investigated by Ali Haidar, Damascus, 1392 AH-1972 AD
- Al-Mizhar in the Sciences of Language and its Kinds, by Al-Suyuti, investigation: Fouad Ali Mansour, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, First, 1418 AH - 1998 AD.
- Optics issues by Abu Ali Al-Farsi, investigated by Dr. Muhammad Al-Shater Ahmad Muhammad, Al-Madani Press, first edition 1405 AH - 1985 AD
The Shirazi issues of Abu Ali Al-Farsi, investigated by Dr. Hassan Hindawi, Treasures of Seville, the first 1424 AH - 2004 AD.
The Military Issues of Abu Ali Al-Farsi, investigated by Dr. Muhammad Al-Shater Ahmad Muhammad, Al-Madani Press, First 1403 AH - 1982 AD.
- The humeral issues, by Abu Ali Al-Farsi, investigated by Dr. Ali Jaber Al-Mansoori, The World of Books, Beirut, and the Arab Renaissance Library, first edition, 1406 AH - 1986 AD.
The Problematic Issues Known as Al-Baghdadiyat by Abu Ali Al-Farsi, investigated by Dr. Salah Al-Din Abdullah Al-Sinkawi, Al-Ani Press, Baghdad.
The Helper to Facilitate Benefits by Ibn Aqeel, achieved by Dr. Muhammad Kamel Barakat, King Abdulaziz University, Makkah Al-Mukarramah, and Dar Al-Fikr in Damascus, 1400 AH-1980 AD.
The Meanings of the Qur'an for Al-Akhfash, achieved by Dr. Hoda Mahmoud Qara'a, Al-Khanji Library, Cairo, the first 1411 AH-1990 AD.
The Meanings of the Qur'an for Al-Farra, The World of Books, Beirut, investigated by Ahmed Youssef Najati and others, third 1403 AH-1983 AD
The Meanings of the Qur'an and its Interpretation by Abu Ishaq Al-Zajjaj, investigated by Dr. Abdul Jalil Shalabi, The World of Books, Beirut, the first 1409 AH-1988 AD.
- Mughni al-Labib on the authority of Ibn Hisham al-Ansari's Al-Arabiya books, investigated by Dr. Abdul Latif Muhammad Al-Khatib, Kuwait, the first 1423 AH - 2002 AD.
- Al-Mofassal fi Ilm Al-Arabiya, Al-Zamakhshari, Dar Al-Jeel, Beirut, 2nd.
- Al-Muqtadat fi Sharh Risalat Al-Illah by Abdel-Qaher Al-Jerjani, achieved by Al-Sherbini Sherida, Dar Al-Hadithi, Cairo, 1430 AH - 2009 AD
- Al Muqtab by Abu Al Abbas Al Mubarrad, achieved by Professor Muhammad Abdul Khaliq Udayma, the Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo 1415 AH - 1994 AD.
- Al-Maqrib by Ibn Asfour, investigated by Ahmed Abdel-Sattar Al-Jawary, and Abdullah Al-Jubouri, the first, 1392 AH-1972 AD.
The Healing Purposes in Explaining the Sufficient Summary, by Abu Ishaq Al-Shatibi, investigated by Dr. Abdul Rahman Al-Othaimeen and others, Umm

Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia, the first 1428 AH - 2007 AD.
- Grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the millennium, by Badr Al-Din Al-Aini, investigated by Dr. Ali Muhammad Fakher, and others, Dar Al Salam for Printing and Publishing, the first 1431 AH - 2010 AD.
Al-Mumt` al-Kabeer fi al-Tasrif by Ibn Asfour, investigated by Dr. Fakhruddin Qabawah, Library of Lebanon Publishers, Beirut, the first, 1996 AD.
Al-Munsef by Ibn Jinni, investigated by Ibrahim Mustafa, and Abdullah Amin, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press, first 1373 AH - 1954 AD.
- The Middle Al-Akhfash Curriculum in Grammatical Study, Abdul Amir Muhammad Amin Al-Ward, Al-Alamy Foundation, Beirut, the first 1395AH - 1975AD
Al-Salik's approach to speaking on the Alfiya of Ibn Malik by Abu Hayyan Al-Andalusi, investigated by Dr. Ali Muhammad Fakher, and others, Muhammadiyah Printing House, Cairo, the first 1435 AH-2013 AD.
- What goes out and what does not go out to glass, investigation by Dr. Hoda Mahmoud Qara'a, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, 1391 AH - 1971 AD.
- The Noble Connector to Towards Facilitation by Sheikh Khaled Al-Azhari, PhD thesis at the College of Arabic Language, Umm Al-Qura University, investigated by Dr. Soraya Abdel Samie Ismail, 1418 AH-1998 AD.
The results of the achievement in the explanation of the book "Al-Tas'eel" by Muhammad bin Muhammad by Al-Murabit Al-Dala'i, achieved by Dr. Mustafa Al-Sadiq Al-Arabi, Al-Thawra Press for Printing and Publishing, Benghazi.
- The Parents' Nuzha in the Classes of Writers by Abu Al-Barakat Al-Anbari, achieved by Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Manar Library, Jordan, 3rd 1405AH - 1985AD.
- Publication in the Ten Readings, by Shams Al-Din Ibn Al-Jazari, achieved by: Ali Muhammad Al-Dabaa, the Great Commercial Printing Press, photographed by Dar Al-Kitab Al-Ilmia Beirut.
- Hama' al-Hawa'i fi explaining the collection of mosques, by al-Suyuti, investigated by Abdel Hamid Hindawi, al-Tawfiqiyyah Library, Egypt.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٢٠٤
تمهيد: حول ظاهرة تعدد الآراء عند الأخفش	١٢٠٨
تعدد الآراء في تراث أكابر العلماء	١٢٠٨
أمثلة لتعدد الآراء عند النحاة	١٢٠٨
دلائل تعدد الآراء عند الأخفش الأوسط	١٢٠٩
أسباب تعدد الآراء عند الأخفش الأوسط	١٢٠٩
هل ينكر على العالم أن يرجع عن رأيه أو يكون له أكثر من قول في المسألة الواحدة؟	١٢١٠
المبحث الأول: ما نُسب إلى الأخفش مخالفا لما في معانيه	١٢١١
١- فعل الأمر بين الإعراب والبناء	١٢١١
٢- حركة جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وما لا ينصرف في حالة الجر	١٢١٢
٣- إعراب الأمثلة الخمسة	١٢١٣
٤- حقيقة (ما) المصدرية	١٢١٤
٥- الضمير الرابط الخبر بالمبتدأ في قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾	١٢١٥
٦- دخول الفاء على الخبر الذي لا يشبه الشرط	١٢١٦
٧- موضع الضمير عند اتصاله باسم الفاعل المقرون بـ(أل) في نحو: (الضارباك)	١٢١٧
٨- عمل (لات) فيما بعدها	١٢١٨
٩- وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها	١٢١٩
١٠- (رُبَّ) بين الاسمية والحرفية	١٢٢١
١١- حقيقة (ما) التعجبية	١٢٢٢
١٢ - إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد في موافقه	١٢٢٣
١٣- عطف الظاهر على المضمر المرفوع المتصل	١٢٢٥
١٤- العطف على الضمير المجرور	١٢٢٦
١٥- إعراب (أيّ) وما بعدها في أسلوب النداء	١٢٢٧

الموضوع	الصفحة
١٦- ما سُمِّي به من الجمع الذي على وزن (مَفاعِل) أو (مَفاعِيل)	١٢٢٨
١٧- النصب بـ(أنْ) الزائدة	١٢٣٠
١٨- تثنية المقصور الثلاث ي إذا كانت ألفه أصلية أو مجهولة	١٢٣١
المبحث الثاني: ما له فيه أكثر من قول وليس في "المعاني"	١٢٣٢
١- إعراب الأسماء الستة	١٢٣٢
٢- موقع ما يتصل بـ(إيَّا) من الإعراب	١٢٣٣
٣- إعمال (إنَّ) وأخواتها إذا اتصلت بها (ما)	١٢٣٤
٤- نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده	١٢٣٥
٥- تقدم الحال على عاملها الظرفي	١٢٣٥
٦- التعجب من الرباعي الذي على وزن (أفْعَل)	١٢٣٦
٧- الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف أو مجرور	١٢٣٧
٨- تأكيد ما لا يصح في موضعه واحد	١٢٣٨
٩- توكيدُ العائد المحذوف على الموصول والنَّسَقُ عليه	١٢٣٩
١٠- العطف على معمولي عاملين مختلفين	١٢٤٠
١١- التسمية بـ(أحمر) الصفة بين الصرف وعدمه	١٢٤١
١٢- العامل في جواب الشرط	١٢٤٢
١٣- تصغير نحو: (رَكْب) و(صَحْب)	١٢٤٢
١٤- النسب إلى (فَعُولَة)	١٢٤٣
١٥- بناء الاسم الثلاثي المجرد على (فُعِلٍ)	١٢٤٤
١٦- اللام في (عَبْدَل) بين الأصالة والزيادة	١٢٤٤
١٧- بناء (افْعُوعِل) من (قال)	١٢٤٥
١٨- بناء (فَعْلان) مما عينه ولامه واوان	١٢٤٦
الخاتمة	١٢٤٧
ثبت المصادر والمراجع	١٢٤٩
فهرس الموضوعات	١٢٦٣